THE
DEMOCRATIC
ECONOMY
الاقتصاد الديمقراطي

03 / 04 / تقارير 2021

المحور الثالث

نحـــو
اقتصـــاد ديمقراطـــــي

تغيير التصَور السائد عَن المُؤسَّسات المتناهية الصِّغر والصَّغيرة والمتوسّطة

محتـــوى

تقـــرير
المحور الثالث

I. المقدمـــــة 09

II. السياق اللبناني: الوضع الحالي للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة 11

III. السياق اللبناني: الوضع الحالي للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة 13

IV. المسارات المستقبلية نحو اقتصاد ديمقراطي: استكشاف مساهمات قطاع المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة استكشاف النّظم الإيكولوجيّة „للابتكار" 19

V. تغيير التصور السائد عن المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: التوصيات والآثار. 24

عن الاقتصاد الديمقراطي

تَغيير التّصَور السّائدِ عَن المُؤسَّساتِ المُتناهية الصِّغر والصَّغيرة والمتوسّطة

مبادرة الاقتصاد الدّيمقراطي هي حديثُ السّنة و تعالج مختلف العناصر الأساسية المطلوبة لتمهيد الطّريق نحو اقتصاد ديمقراطي في لبنان. في إطار هذه المبادرة، سيتمّ عقد أربعة مؤتمرات هادفة لتغطية موضوعات مختلفة أهمّها: مؤسّسات الإقتصاد التّضامني والعملات الأجنبيّة والتّكنولوجيا والإبتكار، وإعادة تصوّر المؤسّسات الصّغرى والصغيرة والمتوسّطة وهيكلة النّقابات البديلة والتّضامن الإجتماعي.

تهدف هذه المبادرة إلى ضمّ جمهور انتقائي يشمل أكاديميّين وناشطين ومنظّمات غير حكوميّة ومتبرّعين دوليّين وأعضاء المجتمع والتّكنولوجيّين والممارسين والباحثين المتواجدين محلّياً ودولياً، للدّخول في حوار بنّاء حول الوقائع الإجتماعيّة والاقتصاديّة في لبنان، وليتوصّلوا جماعيّاً إلى أفكار محدّدة وتقديم توصيات وحلول ومسارات وخيارات سياقيّة وعمليّة.

يناقش هذا التّقرير ثالث مؤتمر يتمحور حول المؤَسَّسات ٱلمتَناهيةِ الصِّغرِ والصَّغيرة والمتَوسّطة الذّي عُقد خلال ثلاثة أيّام:14 و15 و16 أيلول عام 2021 .كما يقدّم ما تمّ التّوصل إليه من نتائج ويطرح الحلول والتّوصيات المحتملة.

المتحدثين

صفحة 05

السّياق اللُبناني: الوضع الحاليّ للمؤسّسات المتناهيةِ الصّغر والصّغيرة والمتوسّطة

صفحة 13

تغييرُ التّصورِ السّائد عن المؤسّسات المتناهيةِ الصغر والصَّغيرة والمتوسّطَة: التَّوصيات والآثار

صفحة 24

تنـــويه:

إن الأفْكار ووجهات النظر والآراء التي أعرب عنها المتحدثُون أثناء المؤتمر تعود فقط إلى المتحدثينَ أنفسهم ولا تعكسُ بالضَّرورة وُجْهَة نَظر وَأفْكار وَأراء مُبادَرة الإقتصاد الدّيمُقراطيِّ وَأعْضائها. كَما أنَّ المُبادَرة لا تتحمل أي مَسؤولية عَن المتحدثين المدعوين إلى المشاركة في المؤتمرات. بالإضافة إلى ما سبق ، فإن إشارة أيّ من المتحدثين إلى أي منتج أو عملية أو خدمة أو منظمة محددة لا تشكل، أو تعني ضمْنا، تأييدا أو توصية أو تفضيل من جهة مبادرة الإقتصاد الديمقراطي.

لائحة المتحدثين

آلان ضو

هو أستاذ مساعد في ريادة الأعمال في كليّة عليان للأعمال (OSB) ، ومدير مركز حماية البيئة في الجامعة الأمريكيّة في بيروت والرّئيس المشارك لمبادرة تأثير المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة الحجم في «خضّة بيروت». يركّز بحثه على نماذج الأعمال البديلة مثل ريادة الأعمال الاجتماعيّة والاقتصاد الدّائري والأعمال التّجاريّة في أوقات الأزمات. تمّ اختياره في عام ٢٠٢٠ من قبل مركز الأعمال والتّنظيم والمجتمع بجامعة باث (CBOS) كجزء من #thinklist للمفكّرين العقلاء في الأعمال ذات المسؤوليّة.في عام ٢٠٢١، تمّ الاعتراف بمبادرة تأثير المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة في خضّة بيروت على أنّها ابتكار دولي ملهم من AACSB.

أسمهان زين

عضو في العديد من المجالس والمنظّمات غير الهادفة للرّبح. شغلت منصب رئيسة الرّابطة اللّبنانيّة لسيّدات الأعمال (LLWB)، وتشغل حاليًا منصب مستشارة مجلس إدارة LLWB. بالإضافة إلى ذلك، تشغل حاليًّا منصب نائب رئيس مجلس إدارة روّاد التّنمية لبنان، وهي عضو مجلس إدارة روّاد الأعمال الرّيف، وعضو مجلس إدارة مجلس الفنار الاستشاري في لبنان وعضو في اللّجنة التّوجيهيّة لميثاق الأمم المتّحدة العالمي في لبنان وهي أيضًا عضو في المجلس الاستشاري ل NCC / AUB (مركزحماية البيئة) ، بالإضافة إلى كونها رئيسًة لشركة Seeders / LWAF وهي مجموعة من المستثمرين الملاك في لبنان.

كريستيان كامل

لدى كريستيان كامل أكثر من ٢٠ عامًا من الرّيادة في إدارة المشاريع وتقييم المشاريع ومبادرات التّنمية الاقتصاديّة للقطاعين العام والخاص. لديه خبرة ميدانية في تطوير القطاعين العام والخاص في دول الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا. أجرى العديد من دراسات الجدوى الإستراتيجيّة والسّوقية والماليّة والتّقنيّة بالإضافة إلى تفويضات لأعمال إستراتيجيّة لمجموعة من المنظّمات المحليّة والدّوليّة. يقود كريستيان بصفته مديرًا لمشاريع التّجارة العادلة في لبنان فريقًا من ٣٠ شخصًا ويشرف على تنفيذ العديد من المشاريع في مجالات سبل العيش والتّنمية المستدامة وبرامج الحد من قابلية التّأثر ومشروع مجتمعي زراعي مبتكر يهدف إلى ضمان الأمن الغذائي و خلق فرص عمل لمناطق مختلفة في لبنان. هو أيضًا مدير مبادرة BIEEL، والتي تعني الابتكار التّجاري وتعزيز التّصدير للبنان. يعمل أيضًا بصفة فاعلة على بناء شبكة من ١٠٠ مؤسّسة متناهية الصّغر وصغيرة ومتوسّطة و مؤسّسات تعاونيّة ، مقسّمة إلى عدّة مجموعات داخل قطاع الأغذية الزّراعيّة بهدف زيادة مستويات تصديرها. يتم تنفيذ العديد من أنشطة تيسير التّجارة لتعزيز مستويات التّصدير لأعضاء المجموعات. تم تنفيذ العديد من الأنشطة والتّعاونيات في أسواق مستهدفة مختلفة (الاتّحاد الأوروبي والولايات المتّحدة الأمريكيّة والمملكة المتّحدة ودول مجلس التّعاون الخليجي) ، وحيث يمكن لمجتمعات الشّتات اللّبنانيّة المهمّة أن تلعب دورًا أساسيًّا نشطًا في إقامة علاقات تجاريّة طويلة الأمد بين المؤسّسات اللّبنانيّة المتناهية الصّغر والصّغيرة والمتوسّطة المحليّة وهذه الأسواق المستهدفة.

لائحة المتحدثين

كلارا كريفيلارو

باحثة في الدّيمقراطيّة الرّقميّة المحليّة في Open Lab بجامعة نيوكاسل. يستطلع بحثها دور التّكنولوجيا في الممارسات الدّيمقراطيّة والنّشاط الاجتماعي. وهي تقود حاليًّا شبكة Not-Equal Network + المموّلة من EPSRC ، والتّي تعزّز التّعاون بين الأكاديميّين والمنظّمات من القطاع الثّالث والقطاع العام والصّناعة لاستكشاف مسارات لتعزيز العدالة الاجتماعيّة في الاقتصاد الرّقمي.

دوم هانت

طوال حياته المهنيّة كان دوم هانت يعمل في المجال الإنساني والإنمائي في العديد من البلدان في آسيا وأفريقيا، حيث كان يعمل في إدارة الموارد الطبيعيّة والزّراعة المستدامة وإدارة الكوارث. عاش في بيروت خلال السّنوات الأربع الماضية ، ويعمل حاليًّا في منظّمة Concern Worldwide كمنسّق لبرنامج بيروت. يسعى جزء من هذه الوظيفة إلى البحث عن مناهج مبتكرة لمعالجة الأزمة الاقتصاديّة من خلال مزيج من دعم المؤسّسات المتناهية الصّغر والصّغيرة والمتوسّطة لمنع البطالة، مع توفير الحماية الاجتماعيّة للعاطلين عن العمل.

حسن شعبان صالح

هو مؤسّس Roof & Roots. وهو مهندس مدني وخبير أعمال مبتدئ عمل على تطوير أفكار اجتماعيّة مختلفة للأعمال وإيجاد حلول هندسيّة إبداعيّة.

عصام ريدان

عمل كموظف في الصّندوق الوطني للضّمان الاجتماعي لمدة ٣٠ عاما. شغل عدّة مناصب نقابيّة كان من بينها منسّق تدريب أعضاء النّقابة العامّة. يشغل حاليّاً منصب أمين سرمرصد العمل للعمّال والموظّفين في لبنان، وكذلك منسّق التّدريب المحليّ للخدمات العامّة الدّوليّة في لبنان (PSI). بالإضافة إلى ما سبق، لديه خبرة في التّدريب النّقابي حيث يحاول المساعدة في إحداث تغيير نحو مجتمع علماني يؤمن بحقوق الإنسان.

لائحة المتحدثين

جيهان الزّهاوي

تعمل كمصمّمة لإعادة تدوير المنتجات. تؤمن بالتّرويج للمنتجات اليدويّة / محليّة الصّنع في لبنان خاصة بعد كل الأحداث المؤسفة التّي مرّ بها لبنان. بدأت سوق المرآب كعمل تجاري عادي في سوق السّلع المستعملة والذّي سرعان ما تحوّل إلى مبادرة شخصيّة لتمكين النّساء والطّلّاب والمجتمع المهمّش في مار ميخايل وبيروت، والذّي توسّع حاليًّا لاستضافة أشخاص من جميع أنحاء لبنان.

كارين طقّوش

خرّيجة الجّامعة الأميركيّة في بيروت وتعمل بشكل مركّز على السّياسة التّعليميّة وحقوق الطّفل. هي أيضًا رائدة أعمال اجتماعيّة. بدأت رحلتها في ريادة الأعمال الاجتماعيّة عندما التحقت بالفوج السّادس لبرنامج القيادة الشّبابية ببرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي في لبنان. KOKO BAG جاء كنتيجة للبرنامج. تعمل على التّمكين الاقتصادي للمرأة وإنشاء ماركة Koko bag الصّديقة للبيئة.

ماهر أبو شقرا

منظّم مجتمعي وسياسي. مستشار في تصميم الأبحاث الاجتماعيّة والسّياسيّة وعضو مؤسّس في دليل تضامن، وهي مؤسّسة تعمل على دعم وتنظيم وتطوير المؤسّسات الاقتصاديّة التّضامنية ومؤسّسات الاقتصاد الدّيمقراطي. لديه خبرة تزيد عن ١٥ سنة في تصميم الأبحاث والدّراسات ومنهجيّات البحث وأدواتها، وخبرة في الهيكلة والتّنظيم للمبادرات المجتمعيّة والسّياسيّة والمشاريع الاقتصاديّة. مجاز في المعلوماتيّة الإداريّة ومجاز في علم النّفس. نشر له كتاب «العقل: سفر في عالم مجرّد»، الصّادر عن دار الفارابي في العام ٢٠١٣، وله عدد من المقالات في الحقلين الاجتماعي والسّياسي.

مروى أبو ديا

شريكة ومستشارة في مجموعة بيوند. وهي تحفّز مبادرات الإدارة العامّة وبحوث السّياسات في القطاعات المتعلّقة بتمكين المرأة والشّباب، وريادة الأعمال الاجتماعيّة والابتكار، والتّعليم، والحكم المحليّ على المستويين المحليّ والوطني. لديها أكثر من عشر سنوات من الخبرة في تصميم الخطط الاستراتيجيّة وقيادة عمليّات التّطوير التّنظيمي وإدارة التّغيير للمؤسّسات العامّة والهيئات الحكوميّة المحليّة والمنظّمات الدّوليّة. لديها أيضًا خبرة في العمل مع الجّهات المانحة والمنظّمات الدّولية كخبيرة في المناصرة لبناء قدرات منظّمات المجتمع المدني والمجتمعات المحليّة لتطوير الأنشطة التّي تدعو إلى التّغيير الهادف.

لائحة المتحدثين

نانسي عزّالدين

زميلة باحثة في معهد كلينجيندايل. يركّز عملها بشكل أساسي على العودة الى الأوضاع الطّبيعية بعد المنازعات مع اهتمام خاص لتنمية القطاع الخاص في العراق. عملت نانسي سابقًا كباحثة سياسات في المركز اللّبناني لدراسات السّياسات (LCPS) حيث قادت العمل في القطاع الصّناعي. اكتسبت أيضًا خبرة مهنيّة في لجنة الأمم المتّحدة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغربي آسيا (الإسكوا) حيث نسّقت تنفيذ أجندة التّنمية المستدامة في جميع أنحاء المنطقة العربيّة. نانسي حاصلة على ماجستير في دراسات التّنمية من كليّة الدّراسات الشّرقية والأفريقيّة (SOAS) وتسعى حاليًّا للحصول على درجة الماجستير في معهد ماساتشوستس للتّكنولوجيا (MIT)، قسم الاقتصاد.

نور تركماني

باحثة وكاتبة لبنانيّة سوريّة، مقيمة حاليّاً في بيروت، تعمل على سياسات التّنمية والتّحركات الاجتماعيّة في الشّرق الأوسط.

علا سيداني

هي خبيرة في مجال التّنمية الاقتصاديّة وخبيرة في السّياسة العامّة. عملت لأكثر من ١٠ سنوات مع برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي في مكتب رئيس الوزراء، حيث قادت العديد من المشاريع الإصلاحيّة. كما قادت مخطّط لبنان لأهداف التّنمية المستدامة ، وتقاريرVNR، ومثّلت الحكومة في الاتفاقيّات الدّوليّة. انضمّت مؤخّرا بصفة منسّقة برامج إلى مرصد أزمة لبنان في الجّامعة الأميركيّة في بيروت.

روزالي بيرتييه

تقود حاليًّا أبحاث Synaps حول الاقتصاد الكليّ اللّبناني. ولدت وترعرعت في فرنسا، وهي حاصلة على بكالوريوس من Sciences-Po وماجستير في علم الاجتماع من كلية لندن للاقتصاد (SOAS). عاشت في مصر وتركيا ولبنان، حيث عملت في كل من التحليل واحتضان المشاريع وإدارتها. لقد وجهت وخططت حملات التّمويل الجماعي- عزيمة ريادية تحرص على توظيفها في Synaps.

د. زيّاد السّحنِ

هو محاضر في إدارة الأعمال الدّوليّة ومدير التّعليم في قسم ريادة الأعمال والابتكار والاستراتيجيّة في جامعة نورثمبريا، كليّة إدارة الأعمال في نيوكاسل. تركّز أبحاثه على التّدويل، وتنسيق المعرفة داخل المنظّمات وفيما بينها والتّنظيم للتّغيير المؤسّسي والتّنمية المستدامة وعمليّات وممارسات صنع الإستراتيجيّات. يستكشف هذه القضايا في سياق التّعاونيّات وشركات الخدمات المهنية والمؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة والشّركات متعدّدة الجنسيّات.

المقدمة

إنَّ الْمؤسّسات المتناهيةَ الصِغر والصَّغيرة وَالمتوسِطةَ تعدّ من بين أقوى العوامل المحرّكة للتَّنمية الإقتصاديَّة والْعادلة ، الإبتكار، وَتشغيل اليد العاملة. ولَقَد تمَّ إعتبار أنَّ لقطاع الْمؤسِسات المتناهيةِ الصِّغرِ والصَّغيرة وَالمتوسطَة دور واعد في البلْدَان النّامية، وَالّذي يرْتبط علَى وجه التَّحديد بمساهمته في تَحقيقِ أهداف التَّنمية المستدامة السّبعةِ عشر.

في الواقع، يُساهم قِطاع الْمؤسسَاتِ الْمتناهية الصغرِ والصَّغيرة وَالْمتوسّطَة بشكلٍ كَبيرٍ في النُّموِّ الشّامل للاقتِصاد، وخَلْق فرص العملِ والإبتكارِ وتخفيف حدَّة الفَقْرِ وَعدم المساواة، وَإيرادات الصّادرات [20 ، 33].

وفقًا لِأَحدث تَقْديرات البنك الدَّوليّ، يمثِّل هذا القطاع حوالي 90 بالمئة من الشَّركات وَأكثر من 50 بالمئة من نسبة العمالة في جميع أنحاء العالم [39]، حيث يشيرذلك إلى أنَّ تحقيق التّنمية الاجتماعيَّة والاقْتصاديّة المستدامة غير ممكن دون الاعتراف بأهمّيّة ومساهمة قطاع الْمؤسسات الْمتناهية الصِغرِ والصَّغيرة وَالمتوسّطة.

تشكّل الإمكانات والخصائص الجوهريّة للمؤسساتِ الْمتناهية الصِّغرِ والصَّغيرة والمتوسّطة العناصر الحيويَّة الأَساسيَّة لنظامٍ اقْتِصاديٍّ يمكنُ أن يعززِ في الواقعِ رفاهَ النّاس [17].

يعتمد المسار المطلوب نحو تحقيق اقتصادٍ ديمقراطيٍّ على تنشيط وَتمكينِ اقتصاد النّاس، وتحديد أولويّات الأنشطة الاقتصاديّة الّتي يقومون بها النّاس والاعتراف بها، والأشخاص الّذين يعطون الأوْلويّة لازدهارِ المجتمع ككلّ وَليس فقَط الأفْراد [17].

يوفّر النّموذج الكامل لخلْق وتكييف نماذج أعمال تجاريّة بديلةٍ جديدةٍ وَإدخال الإبتكارِ وَالْتكنولوجيّات الجديدة وَممارسة الأعمال التّجاريّة بطريقةٍ مختلفةٍ وبطريقةٍ أكثر استدامةً وأخلاقيّة، فرصًا تجاريَّةً جديدةً للقطاع الخاصّ بوَجهٍ عامّ الْمؤسسَات المتناهية الصِّغرِ والصَّغيرة وَالمتوسّطة بوجهٍ خاصٍّ [33].

وبناء على ذلك، أصبح تعزيز قطاع الْمؤسسات المتناهية الصِّغرِ والصَّغيرة وَالمتوسّطة ودعمه أخلاقيًّا وسياسيًّا وعمليًّا اليوم أكثر من أيِّ وقْت مضى في لبنان ضرورة مطلقَةً وَيستحقُّ إعطاء الأولويّة لتمهيد الطَّريق نحو تنمية اجتماعيَّة واقتصاديَّة أكثر ديمقراطيَّةً وشموليّةً واستدامةً.

يهدف هذَا التَّقرير إلى إِظْهارِ أهميَّة وَدورِ ومساهماتِ الْمؤسسَات المتناهية الصِّغرِ والصَّغيرة والمتوسّطة في الاقْتصاد الدّيمقْراطيّ في لبنان، فيما يتعلَق بتعزيز النَّشاط الاقتصاديّ، وخلق فرص العمل والْدخل، وتحقيقِ التَّنمية العادلة وتعْزيزِ التَّمكين الاجتِماعيِّ والاِقْتِصاديِّ، لَا سِيَّمَا لِلْفِئَاتِ الْمُهَمَّشَةِ.

مَعَ الأَخْذِ بِعَيْنِ الاِعْتِبَارِ الأَزْمَاتِ الْمُتَعَدِّدَةَ الَّتِي يَمُرُّ بِهَا البَلَدُ. كَمَا سَيُقَدِّمُ تَوْصياتٍ وَيَشْرَحُ بِشَكْلٍ مُفَصَّلٍ كَيْفِيَّةَ عَمَلِ قِطاعِ الْمؤسِسَاتِ الْمُتَناهيَةِ الصِّغَرِ والصَّغيرَةِ وَالْمُتَوَسِّطَةِ داخِلَ هَذَا الاِقْتِصادِ الدّيمُقْراطيِّ.

نَاقَشَ الْمُتَحَدِّثُونَ خِلالَ الْمُؤْتَمَرِ الوَضْعَ الحاليَّ لِلْمُؤسسَاتِ الْمُتَناهيَةِ الصِّغَرِ والصَّغيرَةِ وَالْمُتَوَسِّطَةِ فِي لُبْنَانَ، وَتَحَدَّثُوا عَنْ المَساراتِ والتَّوْصياتِ المستقبليّة للمؤسسات الصّغرى والصّغيرة وَالمتوسطة، بما في ذلك حقوق العمّال والعملات وَالإصلاحات من منظورالمؤسسات المتناهية الصِّغر والصَّغيرة والمتوسّطة، وتنظيم المؤسَّسات المتناهية الصِّغر والصَّغيرة والمتوسّطة، وتكوين تحالفاتٍ، وأدوار مجتمع الإغتراب والمنظَّمات الدَّوليّة للمؤسَّسات المتناهية الصِغر والصَّغيرة والمتوسّطة.

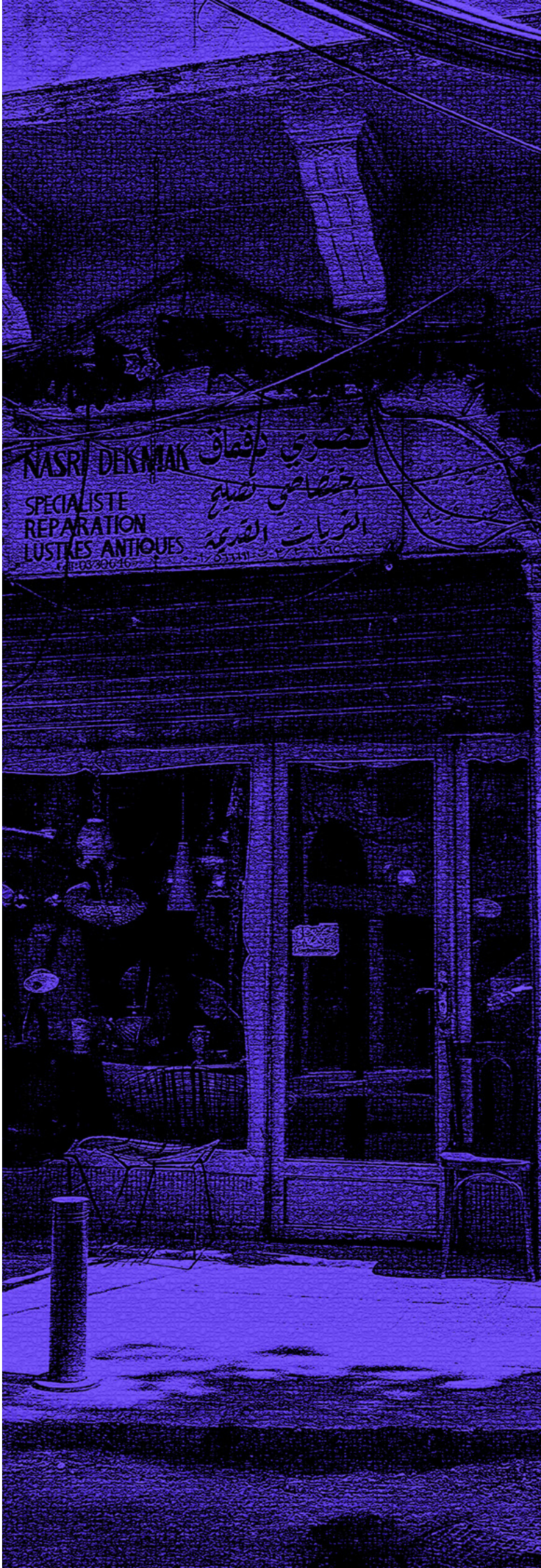

السّياق الدَوليّ: نظرةٌ عامَّةٌ على المؤسسات المتناهية الصِغر والصَّغيرة والمتوسّطة

يعتبر قطاع المؤسّسات في المقام الأوّل قطاعا خاصّا في اقتصادات السّوق العالَميّة ويمتدُ عبر مجموعة واسعةٍ من الأنْشطة الاقتصاديّةِ وعبرَ قطاعاتٍ متنوّعةٍ، بما في ذلك الزِّراعة والصناعة والتِّجارة والبنيةُ التّحتيّة والخدمات الاجتماعيّة. تتفاعل مجموعةٌ متنوعةٌ من اللّاعبين في السّوق داخل القطاع الخاص، بما في ذلك الشَّركاتُ التي تعمل لحسابها الخاصّ، و المؤسّسات المتناهية الصِّغرِ والصَّغيرة والمتوسّطة والكبيرة، بالإضافة إلى الشَّركات متعدّدة الجنسيّات [29].

تشَكّل المؤَسّساتِ المتناهيةُ الصِّغرِ والصَّغيرة والمتوَسّطة الغالبيّة العظمى من إجماليّ الشَّركاتِ في معظَم الاقتصادات، وقد تم اعتبارها عالميًّا كعناصر أساسيّة للنمو الاقتصاديّ والتَّنمية العادلة والتَّمكين الاجتماعيّ والاقتصاديّ. في الواقع، يعودُ تَحقيق أعلى معدَّلاتِ نموِّ العمالةِ إلى قِطاعُ المؤَسّسات المتناهية الصِغر والصّغيرة والمتوسّطة، ممّا يوفّر الفرَص والدَّعمَ للفئات السّكّانيّة الضّعيفة في المجتمع، بما في ذلك النّساء والشَّباب والفقَراء [1 ، 14 ، 30 ، 32] . وهذا أمرٌ بالغ الأهمية لأنّه يضمن توزيعًا أكثر إنصافًا للدّخل القَوميّ والثَّروة، وبالتَّالي تقليل الاختلالات الإقليميّة في البلدان [30, 1] .

يتم تعريف المؤسّسات متناهية الصِّغرِ والصّغيرة والمتوسّطة وفقا للبنك الدَّوليّ على النَّحو التَّالي : (1) تتألّف المؤَسّسات متناهيةُ الصِّغرِ من 1 إلى 9 موظفين ؛ (2)و الشَّركاتِ الصَّغيرة من حوَالَى 10 - 49 عاملًا ؛ (3) والمؤَسّسات المتوسّطة تضمّ حوالي 50 - 249 موظّفا [18]. تَظْهر رغم ذلك الاتّجاهات العالميّة في تصنيف المؤَسّساتِ المتناهية الصِّغرِ والصَّغيرة وَالمتوسّطة أنّ التّعريفات يمكن أنْ تختلف علَى نِطاقٍ واسِعٍ عبر الولايات القَضائيّة ويمكن أن تعتمِد عَلَى الإطارِ القانونيّ للحكومة والسّياسات في كل بلد حيث أنها لا تعتمد فقط عَلَى عدد الموظَّفين . إضَافَة إلَى ما سبق، قد يعتمد تعريف المؤَسّسات المتناهية الصِّغرِ والصَّغيرة والمتوسّطة على متغيّرات أخرى مثلَ التَّحوُلاتِ التي ممكن أن تطرأ والأُصولِ وحجم الإستثْمارات [4].

تشكّل الشَّركات النّاشئة والشَّركات الجديدة والّتي هي أساسًا شَركاتٌ صغيرةٌ أو متناهيةُ الصِّغَرِ، المصدَرُ الرَئيسيُّ الصَّافي لخلقِ فرَصِ العملِ في العديدِ من البلدانِ، وتُعتبرُ القوَّةُ الدّافعَةُ للابتكارِ الاجتماعيِّ والاستِدامةِ في القطاعِ الخاصّ.

وفقًا للبنْكِ الدَّوْليِّ ، هنَاك حوالَى „ 365 - 445 مليونَ مؤسّسةٍ صغيرةٍ ومتَناهيةُ الصِّغَر ومتَوسّطَةِ الحجمِ في الأسواقِ النّاشئَة : 25 - 30 مِلْيونَ منها هي مؤَسساتٌ متناهيةُ الصِّغرِ وصغيرَةٌ ومتَوسّطَةٌ ذاتُ طابَعٍ رسميّ ، 55 - 70 مليونَ منها هي مشروعاتٌ صغيرَةٌ ذاتُ طابَعٍ رسمِيٍّ، وَ 285 - 345 مليون منها هي مشروعاتٌ ذَاتُ طابَعٍ غيرِ رَسميّ" [39].

ويشيرُ ذِلك إلى أَنَّ قطاعَ المؤَسّساتِ المتناهيةِ الصِّغرِ والصَّغيرةَ

Photo by Markus Winkler - Unsplash

والمتوسطةِ فكرَتَهُ مبنيةٌ على أَساسِ أَنَّ النّمو والإنتاجيّةَ المَحليَّةَ ممكنٌ أَنْ يتحقّقا عندما توضَعُ أفكارٌ مبتَكرةٌ محلّيًّا [34]. غير أَنّ التَّحدّياتِ الّتي يواجِهُهَا هذا القطاعُ متعدّدةُ الأبعادِ وتشمَلُ بشكلٍ أساسيٍّ محدوديَّةَ فرصِ الحصولِ على التَّمويلِ، والإجراءاتِ البيروقراطيَّةِ المعَقَّدَةِ في بَدءِ الأعمالِ التِّجاريَّةِ وتَشغِيلِها ونموّها وذلك مع الأخذِ بعين الاعتبارِ زيادةَ القدرةِ التَّنافسيّةِ للتسُّوقِ وضعفِ الهياكل الأساسيّةِ، والافتقارِ إلى هياكلَ مؤسّسيَّةٍ فعّالَةٍ، وتفشّي وباء COVID 19 - من بين أمورٍ أُخرى . بشكلٍ عامٍ ، هنَاك حاجةٌ إلَى نَهجٍ شامِلٍ لمعالَجةِ هَذه القيودِ ، الأمرُ الّذي يَتطلّبُ خلقَ بيئَةٍ تَمكينيَةٍ يمكّنُ فيها للمُؤَسّسَاتِ المتَناهيَةِ الصِّغرِ والصَّغيرةِ والمتوَسّطَةِ أن تعمل بطرقٍ إبداعيَّةٍ مبتكَرةٍ [8 ، 29 ، 32].

وبناءً على ما تقدّم وبغضّ النَظر عن كيفيّةِ تعريفِ المؤسّساتِ المتناهيَةِ الصِغَرِ والصّغيرةِ والمتوسطَةِ ، فان العديد من البُلدانِ قد طَوَّرت أنظِمةً أو عمليّاتٍ وأنشأت مؤَسّساتٍ قد توفّر فرصًا للتعلّم، والّتي بدورها تساعدُ في صُنع السّياساتِ والبحوثِ بشكلٍ خاصٍّ في أوقاتِ الأزمَاتِ. وبالعودة إلى سياقِ لبنان، فإنّ أفضلَ الحالاتِ الّتي يمكن الإشارةُ إليها تشملُ حالَتي الأرجَنْتين واليونان، لأنَّ طبيعةَ الأزمةِ الّتي يواجِهُهَا كلٌّ من هذينِ البلدينِ تشبه طبيعة الأزمةِ الّتي يواجهها لبنان حاليًا.

تمثل أزمةُ الأَرْجَنْتين مثالًا نَموذجيًّا مُتَعَدد الطّبقَاتِ للتفاعُلِ بين عدّة متغيِّراتٍ، بما في ذلك سعرَالصَرف والسّياساتُ الضّريبية والتّمويلُ المَصْرِفيُّ والخارجيُّ. شملَتْ الأزمةُ على نحوٍ خاصٍّ عناصر رئيسيّةً، بما في ذلكَ ديناميّاتُ الدَّين العامِّ، وقيودُ السّياسةِ النّقديّةِ، والضَّعفُ البنيَوي. وقد أدّى ذلكَ إلى انهيار النّظامِ المَصْرِفيِّ عقبَتُهُ اضطراباتٌ اجتماعيّةٌ وسياسيّةٌ. بحلولِ ذلك الوقت، أصبح الرُكودُ َوعدم الاستقرارِ والبطالةِ المرتفعةِ للقوَى العامِلةِ وتزايُدِ عدمِ المُساواةِ السّماتِ الرئيسيّةِ للمجتمعِ الارجنتيني. لعبَتْ المؤسّساتُ المتناهيةِ الصغرِ والصّغيرةُ والمتوَسّطَةُ دورًا محوريًّا في الاستجابة َ للأزمةِ من خلال استخدامِ استراتيجيّاتِ المواجهة بما في ذلك ادارةُ النقد وخفضُ التّكاليفِ من خلال التركيز على الطّاقة المتجدّدَة والاستثمار في المهاراتِ البشريّة لتعزيزِ الابتكارِ والقدرَةِ على التّكيُفِ وتبادلِ المعرفةَ وتطويرِها [9 ، 27 ، 36 ، 37 ، 40].

فيما يتعلَّق باليونان, كان لأزمةِ النّظامِ الماليّ الأوروبيّ أَثرٌ عميقٌ على الاقتصادِ اليونانيّ الذي كان أيضًا نتيجةً للرّكودِ الناجمِ عن الأزمة الماليةِ العالميّة. وأدّى ذلك فيما بعد إلى اضطراباتٍ اجتماعيةٍ وسياسيّةٍ عامةٍ في البلد [16 ، 28] . والأهم من ذلك، انعكس الأثر الاجتماعيُّ للأزمةِ من خلال انخفاضِ مستوياتِ الأجورِ وزيادةِ معدّلات البِطالةِ والفقرِ وإغلاقِ الأعمال والمؤسّساتِ إلى جانبِ زيادةِ الإقصاءِ الاجتماعيِّ الذي أبرزته التفاوتات في الأجورِ بين المواطنين [7 ، 22 ، 24]. من الجديرِ بالذكرِ أن المؤسّساتِ المتناهيةَ الصغر والصّغيرةَ والمتوسّطة تشكّل العامودَ الفِقْريَّ للاقتصادِ اليونانيِّ ، مع كونِ الغالبيَّةِ العُظمى منها عبارةٌ عن مؤسّساتٍ صغيرةٍ تكافحُ من أجلِ البقاء داخلَ السّوقِ التّنافسيّ وتخدمُ الأسواق المحليّةَ بشكلٍ أساسي [3] . تم استخدامَ العديدِ من الأساليبِ من قبلِ المؤسّسات المتناهيةِ الصِّغرِ والصّغيرةِ والمتوسّطة من أجلِ الاستجابةِ للأزمةِ وتحسينِ القدرةِ التنافسيّةِ والبقاءِ على قيدِ الحياةِ. وشملت تلك التّغييرات عمليات الإنتاجِ والمنتجاتِ من أجل التكيّفِ مع الظّروفِ الجديدة وتحسين جودةَ المنتجِ والمهاراتِ ، واستخدام التقْنياتِ الجديدةِ ، واستخدامِ استراتيجيّاتِ التّسويقِ ، وإنشاءِ شبكاتٍ محلية سهلت التعاونَ غير الرسميّ على الشّركاتِ الأخرى ، كوسيلةٍ لخفضِ التكاليف و تشجيع تبادل وتزويدِ السّلعِ والخدماتِ لمعالجةِ قضيّة الواردِ المحدودةِ والطّلبِ العاجل [6 ، 24،25].

تمثّل الدروس المستفادة من البلدانِ المذكورةِ أعلاه فرصَةً عظيمةً للتعلمِ واستنساخ هذه التجارب ؛ لكن خلال فترات الانتعاشِ الاقتصادي، قد يتعاملُ كلُّ بلدٍ مع مستوياتٍ متنوعةٍ من دعمِ السِياساتِ والإصلاحاتِ الاقتصادية.

بالتالي، فإن تكييفَ سياقِ لبنان مع الدروسِ المستفادةِ لهُ أهميةٌ حيويّةٌ. والواقعُ أن المؤسّساتِ المتناهيةَ الصِغرِ والصّغيرَةَ والمتوسّطةَ قادرةٌ على لعب دورٍ مهم في الاستجابة للأزمة ؛رغم ذلك يمكنها أن تتكيّف وفقًا للمواردِ المتاحة في البلد ووفقًا لتنوعِ العواملِ في البيئة القائمة. أثبت قطاعُ المؤسّساتِ المتناهيةِ الصّغرِ والصّغيرةِ والمتوسّطةِ من خلال الأمثلة المذكورة في هذا التقريرِ أن روحَ المبادرة في معالجة الأزمة واستخدامِ آليّاتٍ مبتكرةٍ للتعاملِ معها من الممكنِ أن تضمّن على نحوٍ ما البقاء على قيدِ الحياة في الأمد القريب؛ ومعَ ذلك، فان المطلوب لضمان الاستدامةِ هو إجراءُ إصلاحاتٍ على مستوياتٍ مختلفةٍ، بما في ذلك إصلاحات على مستوى الاقتصاد ككلٍ وتدخّلاتٍ تعزز العدالةَ الاجتماعيةَ والإدماج، وكل ذلك َيتطلَبُ التفاعلَ بين عَدّة عوامل وأصحاب المصلحة المختلفة.

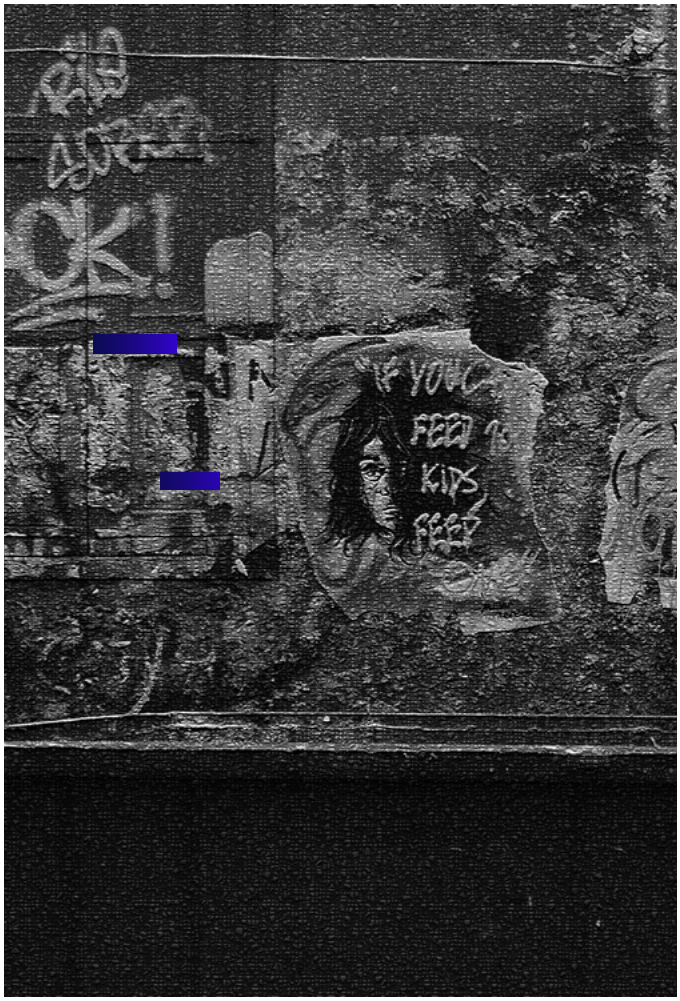

Photo by Christelle Hayek - Unsplash

السّياق اللبنانيُّ: الوضع الحاليّ للمؤسّساتِ المتناهيةِ الصّغر والصّغيرة والمتوسّطة

أ . لمحةٌ عن المؤسّساتِ المتناهيةِ الصِّغرِ والصَّغيرةِ والمتوسّطةِ في لبنان

يتأثر لبنان حاليّا بأزماتٍ مستمرةٍ متعددةٍ ويواجهُ تحدّياتٍ اقتصاديةً وصحيّةً وإنسانيةً وسياسيّةً كبيرةً، فأصبح الوضع حرجًا. الأزمةُ الاقتصاديةُ والماليّةُ الحادّةُ المستمرّةُ المصحوبةُ بتزايد معدّلاتِ الفَقْرِ والبطالةِ، والتبني غير الرّسميِّ لضوابط صارمةٍ على رأسِ المالِ من قبل القطاعِ المصرفيِّ، وانخفاض قيمة اللّيرة اللبنانيّةِ، فضلًا عن ارتفاعِ أسعارِ الخدمَاتِ والمُنتجاتِ، كلُّ مَا سبَق يشكِلُ عواملَ أدّت إلى تفاقم حاجات الناس. فضلًا عن ما سبق، تسبّبَ جائحةُ كورونَا وانفجارُ ميناءِ بيْروتَ بضَغطٍ إضافيٍّ هائلٍ على الخدماتِ والقطاعاتِ المتنوعةِ في البلاد بشكل عام، وعلى المُؤسّساتِ المُتناهيةِ الصغَرِ والصَّغيرةِ والمتوسّطة بشكلٍ خاصٍّ ممّا تسببَ في أزمةٍ أخرى واسعةِ النّطاقِ وسطَ كلّ الأوضاعِ المذكورة أعلاه [10 ، 38].

لقد برز قطاعُ المُؤسّساتِ المُتَناهيةِ الصّغرُ والصَّغيرةِ والمتوسّطةِ بوصفِهِ دِعامَةً هامّةً جدًّا للاقتصادِ اللّبنانيِّ، ولكنّه يتأثّر بشدة بالأزماتِ المستمرةِ الّتي يعاني منها لبنان. وتعملُ المؤسّساتُ المتناهيَةُ الصغرُ والصّغيرةُ والمتوسطةُ كدوافعَ اقتصاديةٍ في لبنان وتشكّل أكثر من 90 في المائة من مجموعِ المؤسّساتِ في القطاع الخاصّ بينما تستخدمُ أكثر من 50 في المائةِ من مجموع القوّة العاملة [5 ، 13]. تمّ تكريسَ جهود كبيرةٍ لإنعاشِ الاقتصادِ الوطنيِّ بعد الحرب الأهليّة اللّبنانيّةِ من خلال دعم القطاعِ الخاصِّ كمحركَ رئيسيٍّ للنمُو. لقد كانت فترةُ التسعيناتِ مخصَّصَةً لتعزيز البيئة المواتيةِ لنجَاحِ المشاريع الخاصة. ومنذ عام 2005 فصاعدًا، تحوّل تركيز هذا الدّعمِ نحو المؤسّساتِ المتناهيةِ الصّغرِ والصَّغيرَةِ والمتوسِطةِ وتنظيمِ المشاريع، وأعقبه إنشاء العديدِ من المبادراتِ لتعزيز هذا القطاعِ مثل مركز لبنان للتكنولوجيا، ودليلِ تضامن، Berytech، وبدر لمنظّمي المشاريعِ الشّبابية، ESA Start - up وشبكةَ الإغترابِ LebNet و شركة ضمان إئتمان الكفالات والصُّندوقِ الاقتصاديّ والاجتماعيّ للتّنمية، من بين آخرين [5].

علاوةً على ذلك، قدّمت الحكومة اللبنانيةُ والمانحون الدّوليون ومنظّماتِ المجتمع المدنيِّ أيضًا الدّعم من خلال برامجَ مساعدةٍ مُتنَوعةٍ للمؤسّساتِ المتناهيةِ الصِّغرِ والصَّغيرَةِ والمتوسّطَة. إن نمو قطاعٍ نشطٍ للمؤسّساتِ المتناهيةِ الصغرِ والصّغيرةِ والمتوسطةِ في لبنان له دورٌ أساسيٍ في تحفيزِ النُّموِ الاقتصاديّ وتوفيرِ فرصِ العملِ لكلٍ من المجتمعاتِ اللّبنانيّةِ المضيفةِ واللاجئين الضعيفة [31] . وبينما كانت الجهود تتركّز على زيادة عدد المؤسّساتِ المتناهيةِ الصّغرِ والصَّغيرةِ والمتوسّطةِ وتشجيعِ منظّمي المشاريع الشّبابِ، لم تعطِ الجوانبَ الاجتماعية لهذه الاعمالِ سوى اهميةٍ ضئيلة. غير أن الهدف من المؤسّساتِ المتناهية الصغرِ والصّغيرةِ والمتوسطة يجب أن يصبَّ في خدمةِ الصّالحِ العامِّ وأن يُشاركَ في تنمية المجتمعات.

Photo by Maxime Guy - Unsplash

على الرَغم من الاهتمام الكبير الَذي حظيَ به هذا القطاعُ خلال السنواتِ القلِيلةِ الماضيَةِ، فَإن „الاستفادةَ من هذا المحرّك الاقتصادي كانت عبارة عن سلسلة من الجهود المستقلةِ التي أدت إلى نتائج متباينة“ [23]. لسوءِ الحظّ، تركتْ المؤسّساتُ المتناهيةُ الصّغر والصغيرةُ والمتوسّطَةُ تكافحُ من أجلَ بقائها في مواجهة هذه الاوقاتِ العصيبةِ والغير مستقرّةٍ حيث أجبر آلافُ منها على الإغْلاقِ في العامين الماضيين بينما دمّرت العديد من الشركاتِ الأخرى بسبب انفجار ميناء بيروت. وبناءً على ذلك ، فإن منحَ قطاعِ المؤسَّساتِ المتناهيةِ الصِغرِ والصّغيرةَ والمتوسّطَةَ الاعترافَ والأولويّةَ التي يستحقها سيكون بلا شكٍّ أحد أقوى الدوافع التي يمكن أن تؤديَ إلى تعافي محتمل في لبنان.

أعتقدُ أَن المُؤسّساتِ المتناهيةَ الصِغرَ والصّغيرةَ والمتوسّطة لديها الكثير لتعلمنا إياه عن الطَّبيعةِ البشريّةِ والمثابرة.
نور تركماني

Photo by Maxime Guy - Unsplash

ب . الفرصُ ونقاط القوّةِ الحاليّة

من المعروف أن المؤسّساتِ المتناهيةَ الصِغرَ والصّغيرةَ والمتوسّطةَ يمكنها أن تلعب دورًا أساسيا أثناءَ الأزمةِ وبعدها. كانت المؤسّساتُ المتناهيةُ الصِّغرَ والصّغيرة والمتوسطةُ بشكلٍ عامٍ تعملُ بطريقةٍ ما على سدِّ الثغراتِ الّتي لم تعالجها الحكومةُ الفاشِلة، حيث توفِرُ فرصَ عملٍ مختلفة وتوفِرُ الدّخلَ الأساسيَ إلى جانبِ العديدِ من السِلعِ والخدمات. كما ذكر الدكتور الان ضو، وهو أستاذ مساعِدٌ في ريادةِ الاعمالِ بأنّ المؤسّساتِ المتناهيةَ الصِغرَ والصَّغيرةَ والمتوسِطَةَ في لبنان أكثر مرونةً وتساهلًا ولديها قدرةٌ على التّكييفِ والإستجابةِ بطرقٍ مبتكرة. فهي تمتلك سماتِ التّماسكِ الإجتماعيّ وبناء السّلامِ وعادةً ما تكون أكثر شمولًا وتنوعا في طريقةِ عملها . بعبارةٍ أخرى ، تميلُ المُؤسّساتُ المتناهيةُ الصّغرِ والصّغيرةُ والمتوسِطَةِ إلى أن يكون لها ممارساتٌ وفوائد ومقارباتٌ مختلفةٌ وتكون غير متجانسةٍ فيما بينها. يجب أن يؤخذ هذا بعين الاعتبارِ دائمًا عند تصميم وتطويرِ التّدخلاتِ واقتراحِ التّوصيات الّتي تستهدف هذا القِطاع.

كما تم التأكدعلى أن المؤسساتِ المتناهيةَ الصِغرَ والصّغيرةَ والمتوسّطةَ تعززُ التّرابطَ الإقتصاديَّ وسلاسلَ التوريد المشتركة وعادةً ما يكون لديها شعور بالملكيّةِ والمسؤوليّة وعلاقاتٌ شخصيّة قويّةٌ مع عملائها بطريقةٍ تدفعهم للبقاء والمنافسةِ بشكلٍ سليمٍ.

إضافةً إلى ذلك يمكن للمؤسساتِ المتناهيةِ الصِغرِ والصغيرةِ والمتوسّطةِ أن تعمل أيضًا في مناطقَ جغرافيّةٍ محدّدةٍ حيث قد لا يكون من المربح للمؤسّساتِ الكبيرةِ أن تعملَ، وبالتالي فهي تلعبُ أدوارًا مختلفة مثل توفيرِ الفرصِ للمجموعاتِ أو الأقليّاتِ المهمّشةِ، من بين أمورٍ أخرى. كلُّ هذه الخصائِصِ عَملَت على الحدّ من تأثيرِ الأزماتِ إلى حدٍّ ما.

يتمتّعُ قطاعُ المُؤسّساتِ المتناهيةِ الصِغرِ والصَّغيرةِ والمتوسطَةِ بإمكانيّاتٍ كبيرةٍ للتّطويرِ والمساهمة في اقتصادٍ ديمُقراطي. تشملُ بعضُ الفرصِ الواعدةِ لقطاعِ المؤسّساتِ المتناهيةِ الصِّغرِ والصّغيرةِ والمتوسطةِ ، ما يلي على سبيلِ المثال لا الحصر [17 ، 19 ، 31]:

- القدرةُ على ابتكارِ وإنشاءِ منتجاتٍ وخدماتٍ جديدةٍ بشكلٍ أسرعَ وأكثر إبداعا من الشَركاتِ الكبيرةِ الّتي تعاني من تأخيراتٍ تتعلق بالاجراءاتِ البيروقراطيَّة.
- وجود فرصٍ كبيرةٍ لتطوير وتكييفِ التِقنياتِ الجديدة والمبتكرة.
- إشراك النّاسِ في العمليةِ ممّا يزيدُ الحافزَ للنَجاحِ مثل صاحب المشروعِ وأي شركاء وموظّفينَ وعملاء وحتى أفرادِ الأسرة.
- تدفقُ التّحويلاتِ من عددٍ كبيرٍ من المغتربينَ.
- دعمٌ قويٌّ من المُجتمعِ الدَّوْليِّ في الأوقاتِ الحرجة.
- وجودُ قوّةٍ عاملة شابّة عبر القطاعات.
- وجودُ مبادراتٍ لتعزيز التّضامن.

تمتلكُ المُؤسّسات المتناهيةُ الصِغرَ والصّغيرةَ والمتوسطةَ سلسلة توريدٍ محليّةٍ وعملاء يعملون بطريقةٍ قبليّةٍ أو كمجموعاتٍ متلاحمةٍ تمكّنهم من إقامةِ علاقاتٍ شخصيّةٍ قويّةٍ مع موظّفيهم وموردِيهم وغيْرهم من الأشخاص المشاركين في العملية. وهذه العلاقة تخلق شعورًا بالتّضامن مع شركائهم. يجعل ذلك أيضًا علاقاتِهما شخصيّة بدل أن تكون رسميّة

د . زياد السحن

ج . التَّحدّياتُ والثغراتُ الحاليَة

على الرَغم من المساهماتِ الكبيرةِ الَتي قدّمها قطَاعَ المؤسسَاتُ المتناهيةِ الصّغَرِ والصّغيرةِ والمتوسّطة في لبنان، ما زال القطاعُ يواجه تحدّياتٍ وثغراتٍ كبيرة. وبغيةَ توفيرِ الدّعم اللازم والتّدخّلاتِ الكافيةِ، من المهمّ فهم القيود المتنوعةِ والمتعددة الطّبقاتِ التي تواجه المؤسّساتِ المتناهيةَ الصغر والصّغيرةَ والمُتوسّطةَ في السِيَاقِ اللبنانيّ العامّ والنظامِ الإيكُولوجيّ للأعمالِ التّجاريَّةِ اللبنانيّة.

وتشمل هذه التّحديات الرّئيسيّةُ ما يلي:

عدمُ الاستقرارِ السّياسيّ المُتصاعد. وفقًا للبنكِ الدّوليّ ، تم الإبلاغ عن عدَم الاستقرارِ السّياسيّ باعتبارهِ أحدَ العواملِ الرّئيسيّةِ التي تعوقُ من نمو وتشغيل المؤسّساتِ المتناهيةِ الصّغَرِ والصّغيرةِ والمتوسِطة. في الواقع، يؤثِر عَدم الاستقرارِ الاجتماعيّ والسّياسي على البيئة الاقتصادية، مما يؤثّر بدوره على فرص النّمو الاقتصادي من خلال تقليل فرصِ الاستثمار وزيادة المخاطرِ [21 ، 38] . ينّسم السياقُ العامُّ إضَافَةً إلى ماسبق بالهشاشة والصّراع والعنفِ الّذي يعيشُ ضمنَه لبنان ومروره بنوباتٍ متكررةٍ من عدم الاستقرارِ وعدم اليقين الناجم عن ديناميّاتِ الصّراعِ الأوسعِ الجاريةِ في المنطقة [19].

أزمةٌ اقتصاديّةٌ وماليّةٌ حادّة. قد كان للأزمة الاقتصاديّةِ الجارية الأثر السّلبيُّ الأكبر والأكثرُ استمراريةً على المجتمعِ اللُبناني مصحُوبًا بفشلِ النّظامِ السّياسيّ اللبنانيّ في التّصدي لها بسِياساتٍ وتدخّلاتٍ مناسبة. حيث أنّه كان لذلك آثارٌ كبيرة، بما في ذلك انهيارُ العملةِ المَحلّيّةِ، وزيادة الدّين العامّ، والزيادة الكبيرةُ في أسعارِ السّلع والخدمات، والارتفاعِ الكبيرِ في معدلات البطالةِ والفقر. أدّى الاعتمادُ غير الرّسمي للضّوابطِ الصارمةِ لرأسِ المالِ الّتي فرضها القطاعُ المصرفيُّ إلى إلغاءِ القوّةِ الشِرائيّةِ وانخِفاضٍ في حِدّة الطّلبِ في معظم القطاعات. بالإضَافة إلى ذلك، كان للاستنزافِ اللاحق لاحتياطيّاتِ النّقد الأجنبي المصحوبِ بارتفاعِ تكلفة دعم استيرادِ العملاتِ الأجنبيةِ للسِلعِ والخدماتِ الأساسيّةِ مثل الوقودِ والأغذية والأدويةِ عواقب وخيمةٌ على جميعِ القطاعات، وعلى قطاعِ المؤسّساتِ المتناهيةِ الصغرِ والصّغيرةِ والمتوسِطةِ على وجْه الخصوص. على سبيل المثال، أدى نقصُ الوقود إلى انقطاعٍ شديدٍ في الكهرباءِ في جميعِ أنحاءِ البلاد ممّا أثّر بدوره على عمل الشّركاتِ في مختلف القطاعات [13 ، 35 ، 38].
وتجدر الإشارة أخيرًا إلى أنّ الأسباب الجذريّة الرّئيسيّة لهذا الانهيارِ الاقتصاديّ والمشكلاتِ المتكررة في البلاد تكمن في طبيعة الاقتصادِ الّذي يتسمُ بالتبعيّةِ الإقتصَاديّةِ والاستقطابِ الإقتصاديّ والطائفي الذي يعزز عدم المساواة. بالإضافَة إلى ذلك، يفتقر لبنان إلى الرؤيةِ الطّويلة المدى المطلوبة والتّخطيط الاقتصاديّ والاجتماعيّ الملائم فيما يتعلق بالتنمية الاقتصاديّةِ والإصلاح. وهذا له تأثيراتٌ كبيرةٌ وعميقةٌ بشكلٍ رئيسيّ على القطاعاتِ الإنتاجيّة الأوليةِ في الاقتصادِ وتحديدًا على قطاعي الزراعةِ والصناعة [31].

تفشي وباءِ كورونا المُستَجدّ. كان للوباءِ تأثيرٌ كبيرٌ على الاقتصادِ البنانيّ، وأثر على قطاعاتٍ رئيسيّةٍ مثل تجارةِ التّجزئةِ والمطاعمِ والبناءِ والعقاراتِ والأعْمالِ المصرفيّة. وقد كان لتدابيرِ الاغلاقِ التي اتخَذت للتّخفيفِ من أثر الفيْروس على الناس وعلى النّظامِ الصّحيّ الضّعيفِ أصلًا آثارٌ عميقةٌ على جميعِ القطاعاتِ بصفةٍ عامّةٍ، وعلى المُؤسّساتِ المتناهيةِ الصّغرِ والصّغيرةِ والمتوسِطةِ على وجه الخصوص، وشملت بشكلٍ أساسيٍّ تخفيض المبيعاتِ وخسارةِ الإيرادات [35].

إنْفجارُ مرفأ بيروت. تسبّبَ إنفجَارُ مرفأ بيروت في مأساةٍ إنسانيّةٍ كبرى كان لَها تداعياتُها على المستوى الوطَنيّ بغض النَظرِ عن البعد الجغرافي. بالإضافة إلى الصّعوبات المذكورة أعلاه التي كان المجتمع يتعامل معها، كانت عَواقب الانفجار مسؤولة عن تكاليف إضافيّةٍ على جميع المستويات. كانَ لإنفجارِ مرفأ بيروت أثرٌ على المقيمين ، والأصولِ المادّيّةِ ، والبنَى التّحتيّةِ، وعلى تقديم الخدمات . وتضررت ودمرت العديد من المتلكات واضطُرت عدّةُ مؤسّساتٍ متناهيةِ الصِغرِ وصَغيرةٍ ومتوسّطةٍ إلى إيقاف عملها [35 ، 38] . وكما ذكر خلال المؤتمر، فان أولَوياتِ المؤسّساتِ متناهيةِ الصِغرِ وصَغيرةٌ ومتوسّطَةٌ كانت ولا تزالُ تتغير مع السِياق الدينامي . على سبيل المثال ، بعد الانفجار ، كانت إعادَةُ بناء المتلكَاتِ هِي الأولويّةُ الرّئيسيّة. تغيّرت الأولويّاتُ مع تدهور الوضعِ الاجتماعي والاقتصاديّ لخلق طرقٍ للحفاظِ على الموظّفين وتأمينِ الضّروريّاتِ الأساسيّةِ للتّشغيل مثل الكهرَباءِ والوقودِ والمنتجات.

الإدارةُ والمؤسّساتُ الضّعيفةُ والمتدهورَة. يشكّلُ عدم الكفاءةِ والفسادِ بعض السّماتِ الرّئيسيّةِ للمؤسّسات اللبنانيّة . إن إدارة شؤونِ الحكم تشكّلُ وسيلة للحفاظِ على الاستقرارِ السّياسيّ من خلال توافق الآراءِ بين المصالحِ الطائفيّة على حسابِ المؤسّساتِ القويّة التي تَركزُ على الصّالحِ العام [19، 31] . تشمل الفجواتُ الأخرى قلّة الثِقة في السّياسيّين، ودفع الرشاوى والمحسوبيّةَ في صنع القرارِ والسّياساتِ الاقتصاديّةِ والماليّةِ غير الواضحةِ والافتقار إلى الشفافيّةِ في صنعِ السِياساتِ الحكوميّةِ ، من بين أمورٍ أخرى [19] . تواجهُ المؤسساتُ المتناهيَةُ الصّغرَ والصّغيرَةُ والمتوسّطَةُ هذا الأمر كعائقٍ رئيسيٍّ أثناء العمل على مستوياتٍ مختلفةٍ لخدمة الصالحِ العام وتعزيزِ المساواةِ في ظل وجودِ اقتصادٍ ديمقراطي.

Photo by rashid khreiss - Unsplash

وجودُ بنيةٍ تحتيةٍ ضعيفَةٍ. تعرقِل البنيةَ التحتيَّةَ الضَّعيفَةَ في لبنان التنميةَ الاقتصاديَّةَ وتقلِّل من رفاهيَةِ السّكان. تشكّلُ فجواتُ البنيةِ التحتيةِ في لبنان، حواجز رئيسيةً تعِيقُ التشغيل الفعال وتزيدُ مِن تكاليفِ الإنتاجِ في جميع القطاعاتِ بشكلٍ عام لا سيما في الكهرباءِ والمياهِ والنَّقلِ والصَّرفِ الصِحيّ والاتّصالاتِ [19 ، 31] . يؤثر هذا على القدرةِ التَّنافسية وسهولةِ ممارسةِ الأعمالِ التجاريَّةِ ويعززُ عدم المساواةِ بينَ مختلفِ المناطق.

الطابع غير الرَّسمي للمؤسَّساتِ والقوى العاملة. العاملون في الاقتصادِ غيرِ الرَّسمي هم من بينِ الفئاتِ الأكثرِ ضعفا وأكثر تأثرًا بالأزمَاتِ، حيث أنَهم غالِبا لا يشملهُم قانونُ العمل ، ولا يتلَقّون مزايا اجتماعيَّةً ، مثل الضّمانِ الاجتماعي ، والإجازاتِ السّنَويةِ والمرضيةِ المدفوعَةِ الأجر ، وليسُوا ممثّلين أو مدعومين بأي شكلٍ من أشكالِ الهياكلِ الداعمةِ. علاوةً على ذلك ، فإن أحد عواقبِ الطّابع غيرِ الرَّسمي لمثل هذه الأعمالِ هو الافتقار إلَى السَّيطرةِ على جودة ظروف العمل، مما يعرِضُ الموظَّفينَ لمساوئ إضافيَّة. إضافةً إلى ذلك، تعتبرُ التّكاليفُ المرتفعةُ التي ينطوي عليهَا التسجيل التّجاريُّ للمؤسسات من بين الاسبابِ الرئيسيَّةِ لانتشارِ المؤسَّساتِ غير الرَّسميَّةِ والعمالة في البلاد. وتشملُ الأسبابُ الأُخرى فشل الدّولةِ في تقديم الخدماتِ الأساسيَّةِ والعدد الكبير من اللّاجئين والعمالِ الأجانبِ الذين يفتقرون إلى تصاريحِ الاقامةِ أو العمل [31]. ان غَالبيةَ المؤسَّساتِ متناهيةِ الصِّغَرِ والصَّغيرَةِ والمتوسطَةِ بشكلٍ عام مملوكةٍ لعائلاتٍ وترفُضُ تَسجيلَ أنشطتها وإضفاءَ الطابعِ الرَّسميِّ عليهَا، ويعودُ ذلك بنسبةٍ كبيرةٍ لكونهم لا يرونَ أنَّ التسجيلَ له فوائد [19]. علاوةً على ذلك، يعتبرُ مستوى وأنظمةَ الصّندوقِ الوطني للضمانِ الاجتماعي (NSSF) أحد الأسبابِ الرَّئيسيَّةِ لانتشارِ العملِ غيرِ المنظم في لبنان. في الواقع، يرتبط ارتفاعُ مستوى الضَّرائبِ بارتفاعِ تكلفةِ العمالة مما يقلّلُ من الحافز لخلقِ وظائف رسميَّة [31]. وفقًا لذلك، يختارُ مالكو المؤسَّساتِ المتناهيةِ الصِّغرِ والصَّغيرةِ والمُتوسّطةِ عقودِ العملِ المستقل، أو عدم الإبلاغِ عن الموظَّفين أو لجؤهم إلى وسائل أخرى لخفض تكاليفهم [23].

عدم وجود إطارٍ فعالٍ للسياسةِ الوطنيَّةِ. أنشأتْ الحكومةُ اللبنانيَّةُ في عام 2005 وحدةً دعم للمؤسساتِ المتناهيةِ الصِغرِ والصّغيرةَ والمتوسّطةِ كادارةٍ داخل وزارة الاقتصاد والتجار، هدفها توفير الدعمِ الفنيّ الكافي والمعلوماتِ الكافيةِ لصياغةِ السِياسَاتِ. رغم ذلك فإنّ عدم وجودِ إطارِ عملٍ للسياسةِ الوطنيّةِ، مع سياساتٍ وأهدافٍ وغاياتٍ واضحةٍ شكلَ عائقا رئيسيًّا إلى جانبِ تشتتِ الخدماتِ المقدّمةِ إلى المؤسساتِ متناهيةِ الصغرِ والصَّغيرةِ والمتوسطة. بالإضافةِ إلى ما سبقَ فانّ عدمَ ووجد تعريفٍ رسميٍّ واضحٍ للمؤسّساتِ المتناهيةِ الصِغرِ والصَّغيرةِ والمتوسطةِ في لبنان يشكّلُ فجوةً أخرى تؤثر على تنفيذِ سياسةٍ وطنيَّةٍ واضحة [21 ، 23].

ندرةُ الإحصاءاتِ الرّسميةِ عن المؤسّسات المتناهيَة الصِغرِ والصَّغيرةِ والمتوسّطةِ غيرِ الرّسمية. يوجدُ نقصٌ في البَيانَاتِ والمعلوماتِ الموثوقة عَن عدد المؤسّساتِ المتناهيةِ الصِغرِ والصَّغيرة والمتوسِطَةِ المسجلين في لبنَان لعدم توافرِ إحصاءاتٍ رسميّةٍ عن المؤسّساتِ غيرِ الرّسميّةِ . أيضًا ، فإن انتشارَ قطاعِ المؤسّساتِ المتناهيةِ الصّغرِ والصَّغيرةِ والمتوسطَةِ في مختَلفِ القطاعاتِ وأحجامِ المؤسّساتِ يزيدُ من صُعوبَةِ الإحصاءِ [31] حيثُ يعوقُ ذلك القدرة على صياغةِ سياساتٍ فعالةٍ تستهدفُ المؤسّساتِ المتناهيةَ الصغرَ والصَّغيرةَ والمتوسّطة.

وجود ثقافةِ الإقراضِ المحافظِ والتّحدياتِ الماليّة الأخرى. إنّ الحصول على الائتمانِ والتدفّقِ النَقديّ محدود بسببِ ثقافةِ الإقراضِ المحافظةِ في البلد . تعتمدُ الشّركاتُ اللبنانيُّة بشكلٍ عام اعتمادًا كبيرًا على القطاعِ المصرفيّ في تمويلها [19]. وعليه، شكل انهيارُ القطاعِ المصرفيّ والقيود غير القانونيَّةِ الّتي فرضها بالتعاونِ مع الحكومة عائقًا رئيسيًّا أمام عملِ قطاعِ المؤسّساتِ المتناهيةِ الصِغرِ والصّغيرةِ والمتوسّطَة. أضف إلى ما سبقَ فإن „ حجم „ المؤسسةِ له عواقب ماليَّةٌ كبيرةٌ ، بما في ذلك „ تقنينُ الائتمانِ أو الصُّعوبةُ المتَعلِقةُ بالحصولِ على الائتمانِ بنفسِ التّكلفة (الفائدة) الممنوحة للشركاتِ الكبيرةِ „ [26]. ويرجعِ ذلكَ أساسا إلى عدم قدرةِ المصرفيينَ على دراسةِ وتقييم المخاطرِ الّتي تتكبّدها الشركات الصّغيرة [26].

مهاراتِ رأسِ المالِ البشريّ. تشمل التحدياتُ الّتي تواجهها المؤسّساتُ المتناهيةُ الصِغرُ والصَّغيرةُ والمتوَسِطةُ المرتبطةُ بمهاراتِ رأسِ المالِ البشريّ على سبيلِ المثالِ لا الحصرِ: الافتقار إلى الخبرةِ والعجزِ عن الاحتفاظِ بالموظفينَ المؤهّلين، والنقصِ في اليد العاملة الماهرة الذي يعزى في المقامِ الأولِ إلى التنقلِ، والافتقارِ إلى التّدريبِ الداخليّ الكافي للموظفين، والافتقارِ إلى تكنولوجيا المعلومات [31].

انخفاضُ مستوياتِ النّضجِ من حيث الابتكارِ. إن مؤشر التعقيدِ الاقتصادي في لبنان الّذي يقيسُ القدرةَ الإنتاجيَّةَ لاي بلدٍ أصبح أقلَ تعقيدًا. ويبين هذا المؤشر أن المنتجات المصنوعةَ في لبنان لديها قدرةٌ إنتاجيةٌ منخفضةٌ واستخدام ضعيف للمعلومات. يحتل لبنانُ المركز السابع الخمسين في قائمة المئة وثلاثة وثلاثون بلدًا [2].

وتشمل التحدّياتُ الأخرى الافتقار إلى شبكاتِ اتّصالٍ واضحةٍ بين المؤسساتِ المتناهيةِ الصِغرِ والصغيرةِ والمتوسطةِ في ما بعضها وبينَها وبين أصحابِ المصالحِ الآخرين، ونقصِ القَوانينِ الفعّالَةِ التي تعزّزُ حقوقَ العمّالِ والعدالةِ الاجتماعيَّة [21].

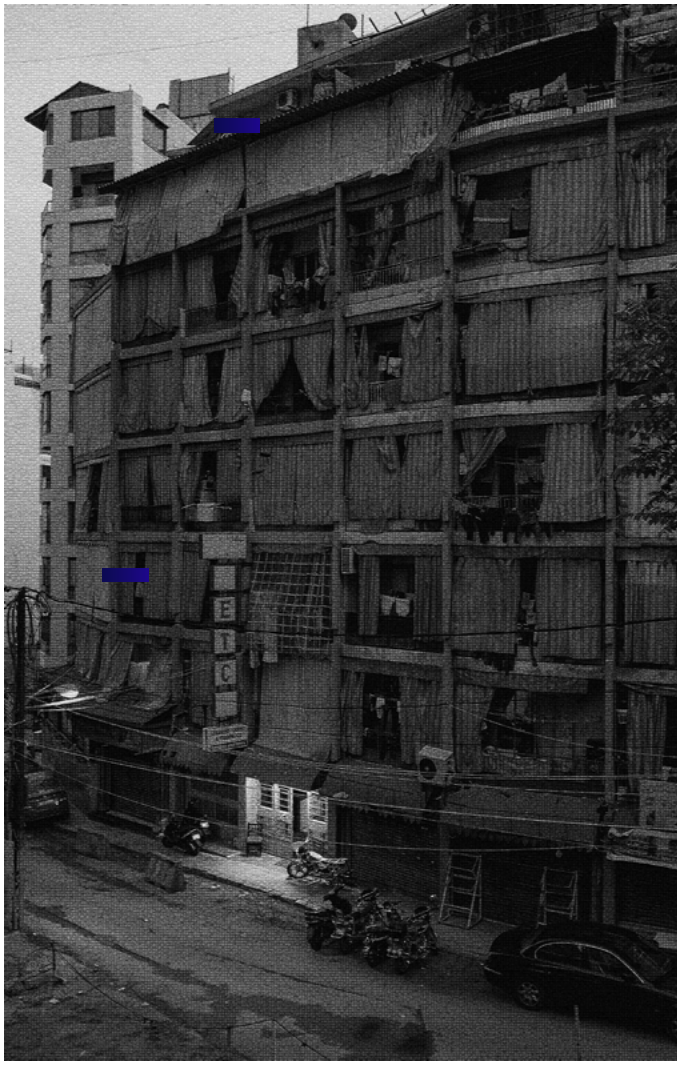

Photo by Marten Bjork - Unsplash

المساراتُ المستقبليَّة نحو اقتصادٍ ديمُقْراطي : استكشافُ مساهمات قطاعِ المؤسَّسات المتناهية الصغر والصَّغيرة والمتوسِّطَة

أ . حقوقُ العمّالِ والاصلاحاتِ من منظورِ المؤسَّساتِ المتناهيةِ الصِغرِ والصَّغيرَةِ والمتوسِّطَةِ

برزتْ العمالَةُ الحرَّةُ منذ بدايةِ الازمةِ كأكثرِ الطّرقِ مجديةً لتوليدِ الدَّخلِ الّتي تفسّر انخفاضَ توافُرِ العمالَةِ المأجورةِ ، ولا سيما بالنسبةِ للفئةِ المستضعفةِ من السُّكّان . في بلدٍ تتوفرُ فيه الخدماتُ اللازمةُ من خلالِ القطاعِ الخاص ، وفي الحالاتِ التي تكون فيها شبكةُ أمانِ الضّمانِ الاجتماعيِّ غائبةً إلى حدٍّ كبيرٍ بالنسبةِ لعظمِ المجتمعِ المحليِّ ، وفي الحالاتِ التي تكادُ لا تؤخذ فيها حُقوقُ العملِ في الإعتبارِ ، إنَّهُ من المهمّ إعادَةُ النَّظَرِ في إجراءِ إصلاحاتٍ تيَسَّرُ إنشاءَ نماذجَ جديدَةٍ للأعمالِ التّجاريَّةِ، التي تحافظُ على فرصِ عملٍ للسّكّانِ الضعفاءِ وتحافِظُ عليها ، والتي تركزُ على الجوانبِ الاجتماعيَّةِ الّتي تشملُ تعْزيزَ حقوقِ العمالِ ، والعدالَةِ الاجتماعيَّةِ والإنصافِ وتوفيرَ فرصٍ متساويةٍ لجميعِ المواطنين.

Photo by Maxime Guy - Unsplash

من الواضح أن للمؤسساتِ المتناهيةِ الصِّغرِ والصَّغيرَةِ والمتوسطَةِ دورًا مهمًّا في خلقِ فرصِ العملِ وفي الابتكارِ الاجتماعيِّ والعدالة . رغم ذلك فإن مسألةَ الطّابعِ غيرِ الرَّسميِّ لقطاعِ المؤسَّساتِ المتناهيةِ الصِّغرِ والصَّغيرَةِ والمتوسطَةِ قد تغني أيضًا أن هناك مجالًا للاستغلالِ وعدمِ التّساوي بين المُؤَسّساتِ المتناهيةِ الصِّغرِ والصَّغيرَةِ والمتوسطَةِ فيما يتعلقُ بالتعاملِ مع القوى العامِلَة. فإن جزءًا رئيسيًّا من المُؤَسَّساتِ الصَّغيرَةِ على سبيلِ المثالِ هو الاكثرُ استغلالًا عندما يتعلقُ الأمرُ بالأجورِ والعمالةِ غيرِ الرَّسميَّةِ وغيابِ الحمايةِ الاجتماعيَّةِ وعملِ الأطفالِ . كما أن ديناميات العملِ بين صاحبِ العملِ والموظَفِ والعلاقة غير الواضحةِ يمكنُ أن تؤديَ في بعضِ الاحيانِ إلى ممارساتٍ غيرِ عادلة. لذلك، فإن معالجةَ هذه المسائلِ تتوقفُ أساسًا على الإطارِ المؤسسيِّ والبيئةِ التي تعملُ فيها.

إضافَةٍ إلى ذلك، فإن الصندوقَ الوَطنيَّ للضَّمانَ الإجتماعيّ، الذي يشكلُ آليةَ التّامينِ الإجتماعيِّ الرئيسيَّةَ في لبنان، يستثني العديدَ من القطاعاتِ من فوائدهِ بما في ذلك القوى العاملةُ غيرُ الرَّسميَّة . ووفقًا لعصامِ ريدان والذي هو موظَّفٌ في الصُّندوقِ الوطنيِّ للضّمانِ الاجتماعيِّ ، لا تزالُ توجدُ ثغراتٌ عديدةٌ فيما يتعلقُ بحقوقِ العمالِ داخلَ قطاعِ المؤَسَّساتِ المتَناهيَةِ الصِغرِ والصَّغيرةِ والمتوسِّطَةِ، ومن بينها تخفيضُ تكاليفِ الإنتاجِ على حسابِ الأجورِ والاستحقاقاتِ الاجتماعيَّةِ ، وعدمِ الامتثالِ لأحكامِ قانونِ العملِ اللبنانيِّ من حيث الاجورُ العادلةُ و الافتقارُ أو عدمُ وجودِ الحدّ الأدنى من سيطرةٍ مفتّشي العملِ في وزارةِ العملِ لتنفيذِ القانونِ ؛ وضعفِ دورِ النّقاباتِ ، ووجودُ نظامٍ قضائيٍّ عماليٍّ غيرِ فعّالٍ ، ومقاومةُ بعضِ أربابِ العملِ لبعضِ التشريعاتِ مثلَ زيادةِ مساهماتِهم في الصّندوقِ الوطنيِّ للضمانِ الاجتماعيِّ لأنهم يرونَ أن استقلالهم الذاتيَّ او َربحهم مهددة بطريقةٍ ما . بالتالي هناك حاجةٌ الى إعادةِ صياغةِ علاقةِ الضَّمانِ الاجتماعيِّ بالمؤَسَّساتِ ، وتعزيزِ دورِه ، وإزالةِ تدخُّلِ الدولةِ عنه ، لانه مستقلٌّ ماليّا وإداريًّا عن السلطةِ السياسيةِ وفق المادةِ 3 من قانونِ الضّمانِ الاجتماعي.

من المهم إيجادُ توازنٍ بين تطويرِ الإصلاحاتِ اللازمةِ التي تتيحُ للمؤَسَّساتِ المتَناهيَةِ الصِّغرِ والصَّغيرَةِ والمتوسِّطَةِ الحفاظَ على مرونَتها وسعرعتِها في الوقتِ الذي تحمي فيه حقوق القوَّةِ العاملةِ وتشجّعُ العمليات الداخليةَ القائمةَ على المشاركة.

نَاقشَ الدكتورُ زيادُ السحن مديرُ التعليمِ في قسمِ ريادةِ الأعمالِ والابتكارِ والاستراتيجيَّةِ في جامعةِ Northumbria ، فكرةَ الإصلاحاتِ التي تمتدَّ إلى ما بعد الإصلاحاتِ القانونيَّةِ والتي تَشملُ بَدء نَوعٍ من الحوارِ الاجتماعيِّ بين المُؤَسَّساتِ المتناهيةِ الصِّغرِ والصَّغيرَةِ والمتوسِّطَةِ التي تشاركها نفسَ الخصائصِ ومواجهةَ تحدياتٍ مماثلَةٍ ، تحتَ مظلةِ المَنَظَّماتِ الجماعيَّة . سيتَطَلبُ ذلك الأمرِ من المؤَسَّساتِ المتناهيةِ الصِّغرِ والصَّغيرَةِ والمتَوسّطَةِ اتّباعَ ممارساتٍ ومعاييرَ معينَةٍ ، وأن يكونُ لديها عمليّاتٌ داخليةٌ معينةٌ تحمي حقوق الموظَّفين ، حيث يمكنُ تعزيزُ النهج التشاركيِّ بين الأطرافِ المعنية. يمكنُ أن يؤَدي استخدامُ هذا النهج إلى تحسينِ علاقةِ الثّقةِ وظروفِ العملِ للموظفين ، وتعزيزِ الشعورِ بالملكيةِ تجاه المؤَسَّسةِ من خلالِ العملِ الجماعيِّ والتّعاوُني. وعلاوةً على ذلك، فان تحويلَ العقليَّةِ بين المؤسسَاتُ المتَناهيةِ الصِّغرِ والصَّغيرةِ والمتوسّطة نحو „ التكتل „ ، الذي يشملُ التَّعاونَ والتَّنافسَ في الوقت نفسهِ ، يمكنُ أن يعزز علاقَةَ التَّعاونِ بين المُؤَسَّساتِ المتَناهيَةِ الصِغرِ والصَّغيرَةِ وَالمُتَوَسِّطَةِ على أساس تقاسمِ المعارفِ والمواردِ وصنعِ القَراراتِ التَّشاركيَّة.

تكمنُ المشكلَةُ من وجهةِ نَظرِ الموظّفِ في لبنان بالوقتِ الحاليّ في أن الإطارَ القانونيَّ يهدّدُ كل من صاحب العمل والموظّف..
روزالي بيرْتييه

ب . تنظيم المؤسّساتِ المتناهيةِ الصِغَر والصَّغيرةِ والمتوسّطةِ وتكوين التّحالفاتِ

عادةً ما يكونُ قطاع المؤَسَّساتِ المتناهيَةِ الصِغَرِ والصغيرةِ والمتوسّطَة في الاوقاتِ الحرجةِ أكثر عرضةً للخطَرِ مقارنةً بالقطاعاتِ الأخرىٰ وذلك يعودُ لعدَّةِ أسبابٍ تمَّتْ مناقَشتها بشكلٍ معَّمقٍ في هذا التقرير. يمكنُ أن يؤدي تَنظيمُ عملِ هذا القطاعِ من خلالِ إنشاءِ تَحالفاتٍ وشبكاتٍ منظّمَةٍ عبر وبين المؤَسَّساتِ المتناهيةِ الصِغرِ والصغيرةِ والمتوسّطَةِ إلى تعزيزِ إنشاءِ اقتصادٍ ديمقراطيّ وتعزيزِ العدالةِ الاجتِماعيَّةِ.

لا تقتصرُ عملية تنظيم على المستوى الاقتصاديّ فَحسب، بل تشمل أيضًا المستويَاتِ الأخرى مثلَ المستوياتِ الاجتماعيّة والسياسية . يجبُ التَركيز على المنتجين المحليينَ الّذين يشكّلون جزءًا من المؤّسساتِ الصَّغيرةِ والمتَناهيَةِ الصِغرِ العَاملَةِ في إنتاجِ الاحتياجاتِ الأساسيّةِ للمجتَمع. يمكن لهذا النّهجِ مصحوبًا بوضعِ استراتيجيةٍ اقتصاديَّةٍ مناسبةٍ أن يوجهَ لبنانُ نحوَ التحوُّلِ من اقتَصادٍ ريعي إلى اقتصادٍ ديمقراطي منتج.

ينبغِي أن تكون عمليَّةُ التنظيمِ موجهةً نَحو التفاصيلِ من خلال تصنيفِ المؤَسَّساتِ وفقًا لأنواعها المختلفةِ والمزايا الشّخصيَّةِ المشتركة والاحتياجاتِ المحدّدَةِ وغيرِ ذلك من العواملِ المتصلَةِ بالموقع الجغرافي ونوعِ الأعمالِ التِجاريةِ ، وما إلى ذلك . يمكن للنهجِ القائمة على المشاركةِ أن تساعد في عمليةِ التنظيمِ وفي تحديدِ عملياتِ العملِ بوضوحٍ ، من أجل تعزيزِ إنتاجِ منتجاتٍ جيدة النّوعية ، وخفض التكاليف، والابتكار ، وما إلى هنالك.

يمكن أن يحدث هذا من خلال الحراكِ المجتمعي الذي يليه جلسات العصف الذّهْنِيّ والعمل / التفكيري وإنشاءُ شبكاتِ اتّصالٍ لتوفيرِ التّوجيهِ المطلوبِ للمؤَسَّساتِ اعتمادًا على نوع أعمالها وأهدافها . كما يمكن تقاسُمُ الاحتياجاتِ والتحدياتِ والخبراتِ و الممارساتُ الجيّدةِ المحتملَةِ فيما بين المؤَسَّساتِ من فئاتٍ مماثِلَة. يمكنُ لذلك أن يعزّز التعاونَ والاتصالَ والإنفتاحَ فيما بين المؤَسَّساتِ ويشجع على توزيع الموارد على نحوٍ أكثر إنصاف. بالإضافة الى ذلك ، يجب أن يكون التَّركيزُ في عمليَّة تصنيفِ المؤَسَّساتِ المتناهيةِ الصِّغَرِ والصَّغيرَةِ والمتوسّطَةِ موجّها إلى المؤَسَّساتِ الانتاجيَّةِ التي تنتجُ الضَّروريات الأساسيَّةَ للمجتمع ، والتي لديها أرباحٌ معْقولةٌ والتي لا تتضمَّنُ عددًا كبيرًا من القوى العاملة. يمكنُ أن يساعد هذا التنظيم بين القوى العاملةِ في القطاعِ غيرِ الرَّسميّ في معالجةِ القضايا المتعلقَةِ بظروفِ عملهم.

يمكن للتكنولوجيا أن تلعب أيضًا دورًا مهما في عمليةِ التنظيمِ وفي تسهيلِ التواصل والوضوحِ بين المؤَسَّساتِ المتناهيةِ الصِّغَرِ والصَّغيرَةِ والمتَوَسّطَةِ . في الواقع ، يمكنُ استخدام المنصّاتِ الرّقميّةِ لمشاركةِ الأفكار والتّحدياتِ والحلولِ الممكنَة. يمكن لذلك أن يسلطَ الضوءعلى التَنوُّعِ في الخبراتِ والمهاراتِ الّتي تدورُ حولَ التّحدياتِ والمصالحِ والمجالاتِ المشتركة ويعززُ الأفكار المبتَكرةَ الجديدةَ والحلولَ العمليةَ . ومع ذلك ، فإن حقيقَةَ أنه ليسَ كلُّ شخصٍ لديهُ إمكانيَّةُ الوصولِ إلى التكنولوجيا أو لديه المعرفة الرقميةُ اللازمةُ ، هي واحدةٌ من الاهتماماتِ الرَّئيسيَّةِ التي يجبُ دائمًا أخذها في الاعتبارِ طوال عمليةِ التنظيم.

> عشتُ في لبنَان لمدة أربع سنواتٍ وشعرتُ أنَّ الكثير من اللبنَانِيين لا يثقون بالمنتجاتِ اللبنانية حيثُ يفضّلونَ شراء المنتجَاتِ المستوْردة لأنهم يعتقدونَ أنَّ المنتجاتِ اللبنانيَّةَ ليستْ ذات نوعيَّةٍ جيّدَة. يجب أن يغير اللبنانينَ من وجهةِ نَظَرهم فيما يتعلقُ بهذا الأمر!
>
> دوم هانَت

Photo by Maxime Guy - Unsplash

ج- الأدوارُ التي يلعبها المغتربونَ والمنظماتُ الدَّوليَّةُ والتي تؤثّر على المؤسَّساتِ المتناهيَةِ الصِّغَرِ والصَّغيرةِ والمتوسطةِ

تتضمَّنُ أهم مصادرِ الدعم في أوقاتِ الازماتِ مساهماتِ المغتربين والمنظّماتِ الدَّوليةِ . يمكن مناقشةُ أمثلةٍ لا حصر لها حولَ مساهمَةِ هذه المجتمعاتِ والمؤَسَّساتِ في سياقِ لبنانَ وسطَ الأزماتِ المتعددَةِ التي واجهها البلدُ ولا يزالُ يواجهها . ومع ذلك ، هناك حاجةٌ لتنظيمِ هذه الجهودِ وتكييفها مع ادماجِ الأعمالِ الجديدةِ لصالحِ الاقتصادِ الشعبي، من أجل ضمانِ التَّوزيعِ العادلِ والمنصفِ للمواردِ وتجنبَ ازدواجيّةِ العملِ وإهدارِ الموارد.

لدى لبنان تدفقٌ أكبر من التحويلاتِ الماليَّةِ المتكررةِ والمستقرَّةِ نسبيًّا مقارنةً بأي بلدٍ آخر ذو حجمٍ مماثلٍ [19]، وهو ما يشكّلُ المصدر الرئيسيَّ لدعم التنميةِ المحليةِ خصوصًا أثناء الازمة . ويأتي ذلك من خلالِ وجود روابط عميقَةٍ وقويَّةٍ بين مغتربين وبلدهم ومن دوافعهم ورغبتهم في تقديم الدَّعم للمبادراتِ المحليَّةِ وتحسينِ الإنتاج [11 ، 19]. وعلاوةً على ذلك ، فانَّ المجموعة الكبيرةَ من المغتربينَ في الخارج تتيحُ فرصة كبيرةً لتشكيلِ شبكةٍ من الدَّوائرِ والمترابطةِ من الناسِ ذات الخبرة. يمكنُ أن يعززَ ذلك الجهود الجماعيَّةَ مثل الاتصالِ والاستثمار والتَّوجيهِ وتبادل المعْرفَةِ ، والتي يمكنُ أن تكون ضروريةً في قطاعاتٍ معيّنَةٍ ومشاريع التنميةِ في المناطقِ النائية والريفيَّة. في ما يتعلقُ بهذا الخصوص أشار كريستيانْ كامل، مدير مشاريع التجارةِ العادلَةِ في لبنان إلى أن المغتربينَ اللبنانيين يمكن أن يكونَ لهم دور كبير في مساعدةِ المؤَسَّساتِ المتناهيةِ الصغرِ والصَّغيرةِ والمتوسطة على تحديد فرص العمل في السوقِ الدولية والنظر في الاستعانَةِ بمصادر خارجيَّةٍ للشركات الاجنبية.

أيضًا نظرًا لأوجه الضَّعفِ والصَّدماتِ التي عانَى منها لبنانُ على مر السنِين، كان من الممكنِ للبلَدِ أن يكون في حالة أسوأ لوْلا حصولهُ على الدَّعم الدَّولي، الذي يعتمدُ أساسًا على مختلفِ جداول أعمالِ واستراتيجيّاتِ المنظّماتِ الدوليَّةِ. المنظماتُ الدَّوليَّةُ أكثرُ توجها نحو السوقِ وأكثر ذكاءً في تصميمِ السّوقِ ويمكنا دعم المشروعاتِ المتناهية الصغَرِ والصَّغيرَةِ والمتوسّطةِ بطرقٍ مختلفةٍ، مثل تعزيزِ مهارات روادِ الأعمالِ والقوى العاملة، وتحديدِ الفرصِ الجديدة، وتقديم التَّوجيهِ بشأن تطويرِ استراتيجياتِ الاستدامة.

ومع ذلك، تجدرُ الاشارةُ إلى أنه ينبغي التَّركيز دائما على تعزيزِ وإنشاءِ نَماذج أعمالٍ جديدةٍ موجّهةٍ نحو بناءِ اقتصاد منتج ضمن اقتصادٍ ديمقْراطيّ وَعدم الاعتماد كليا على المساعداتِ الدّوليَّةِ دون ضمانِ الاستدامةِ والاكتفاءِ الذاتي.

د . من الانحطاطِ إلى خلقِ شكلٍ رأسمالي غيرِ منتجٍ

من بين الانتقاداتِ الموجَّهةِ للمؤسَّساتِ المتناهيةِ الصغَرِ والصَّغيرةِ والمتوسّطةِ استغلالِ العمالِ من قبل أصحابِ الأعمالِ . على الرَّغم من أنَّ عدد الموظَّفين في هذهِ المؤسَّساتِ منخفضة إلا أنَّ ظروف عملهم ليست بالضَّرورةِ أفضل ممَّا هي عليهُ في الشَّركات الكبرى . لقد شهدنَا في السَّنواتِ الاخيرةِ ولا سيَّما في لبنان ، تشجيع وتعزيزللمؤُسساتِ المتناهيةِ الصِغرِ والصَّغيرةِ والمتوسطةِ وريادةِ الأعمالِ كمحركينِ رئيسيينِ لخلق القيمةِ الاقتصاديَّة والتَّوظيف . تسعى المُؤَسَّساتُ المتناهيةُ الصّغرِ والصَّغيرَةُ والمتوسطةُ إلى تحقيقِ هدفِ زيادةِ أرباحها على حسابِ العمالةِ المستقرَّةِ والدَّخلِ الكافي لعمالهَا على عكس الأنواعِ الأخرى من الشَّركاتِ - التعاونياتِ والشركاتِ المملوكة من قبلِ العمّال. علاوةً على ذلك ، فَإن صاحبَ العملِ الذي يمتلكُ رأسَ المالِ اللازم لعمليَّةِ الانتاجِ ويمتلكُ وسائل الإنتاجِ يمارسُ سلطتَهُ على الموظّفين ويتمّ فرضُ القراراتِ بطريقةٍ هرميَّةٍ أي من الأعلَى إلى الأسفل .

هذهِ ممارساتٌ قليلةٌ من بين ممارساتٍ كثيرةٍ لا ينظر فيها عند تناولِ عملِ المؤَسَّساتِ المتَناهيةِ الصِّغَرِ والصَّغيرَةِ والمتوسّطَة. ومن غيرِ المستغربِ أن لا تحظى حقوق العمالِ في المشاركةِ في القراراتِ والحصولِ على راتبٍ عادلٍ ، إذا لم يحصلوا على نصيبهم من الأرباح، بأيّ أهميَّةٍ في ظلّ هذا النّظامِ الاقتصاديِّ الضّار. على سبيلِ المثال، عند إدراج المشاكل والتّحديات التّي تواجهها المؤسّسات المتناهية الصّغر والصّغيرة والمتوسّطة، يولى الاهتمام للأمور التّالية منها الحصول على التّمويل، وأسعار الفائدة للاستثمار، وأهمية بناء القدرات وما إلى ذلك.

أضف إلى ذلك أن العيب الرّئيسي في هذه المشاريع لا زال يتمثّل في الافتقار المؤسّسات إلى نظام للقيمة والرّغبة في تلبية الاحتياجات الأساسيّة لمجتمعاتها. حيث أنّ هذه المؤسّسات تتنافس في وجه بعضها البعض فقط بغيّة تحقيق وجودها ضمن ما يسمّى بالسّوق الحرّة. إن معظم المؤسّسات المتناهية الصّغر والصّغيرة والمتوسّطة في لبنان هي في الواقع من مقدّمي الخدمات الذّين لا يساهمون في الاقتصاد المنتج أو الاكتفاء الذّاتي الاقتصادي والاستدامة. تقوم هذه الأعمال التّجارية على قائمة من القيم الأساسيّة مثل القدرة التّنافسيّة، والمنافسة، وتراكم الثّروة، وتعظيم الرّبح بدلاً من العمل بشكل تعاوني على أساس قيم أخلاقيّة مثل المسؤوليّة الاجتماعيّة ورعاية الآخرين. أخيرا إنّ أحد أسباب التّداعيات الاقتصاديّة الحادّة التّي نشهدها اليوم هي هيمنة المؤسّسات التّجارية الصّغيرة التّي تعمل في الغالب في القطاعات غير الإنتاجيّة على الإقتصاد اللّبناني.

تغييرُ التّصوُرِ السّائدِ عن المؤسّساتِ المتناهيةِ الصغرِ والصَّغيرةِ والمتوسِّطَة: التّوَصيات والآثار

إنَّ الجهودَ المبذولَةَ لتعْزيزِ وتوجيهِ التنميةِ الاجتماعيَّةِ والاقتصاديَّةِ لصالحِ اقتصادِ الناس هي مهمَّةٌ صعبةٌ يجبُ تَحْقيقُها في لبنان ، بالنظرِ إلى القيودِ الرَّئيسيَّةِ المذكورةِ أعلاه التي يواجهها قطاعُ المؤَسَّساتِ المتَناهيةِ الصِغرِ والصَّغيرةِ والمتوسطةِ ووجودُ النُخبةِ السّياسيَّةِ ، مصحوبةٌ بهيمنَة هياكل التّفكيرِ النيوليبْراليَّةِ وتصوُّراتهم الضيّقةِ لمفاهيمِ النمو والعدالة. إضافَةً إلى ذلك، فإنَّ النَّموذجَ الاقتصاديَّ اللبنانيَّ السائد ليس مفصّلًا لتلبيةِ مصالحِ الشَّعبِ الذي يفتقر إلى الحريَّةِ الاقتِصاديَّة. تَمَّ تصميمُ النَّموذجِ الحاليِّ للحفاظِ على قوَّةِ اللَّاعبين السّياسيِّينَ وخدمةِ مصالحهم. وبالتالي فهو يتميَّزُ بكونها هرميَّةً أي من الأعلى إلى الأسفل ، ومركزيٌّ للغاية ولديه مستوياتٌ متدنيةٌ الانتاج. يمكنُ تغييرُ النّظامِ السياسيِّ الحاليِّ عندما تتحقَّقُ الديمقراطيَّةُ الاقتصاديَّةُ والديمقْراطيَّةُ السّياسيَّةُ ؛ ومع ذلك فإنَّ هذا يحتاجُ إلى العديدِ من الجهودِ التي يتعيَّن القيامُ بها بالتَّوازي مع استهدافِ مستَوياتٍ مختلفةٍ . وتشملُ هذهِ الجهودُ السّياسيَّةُ والاقتصاديَّةُ منها ، فضلًا عن الجهودِ التي تستهدف إنشاء شبكاتٍ منظَّمةٍ من الشَّركاتِ المصنّفة.

حقَّق قطاعُ المؤَسَّساتِ المتناهيةِ الصغر والصغيرَةِ والمتَوسطَةِ في لبنانَ تقدمًا جيدًا في السَّنواتِ القليلَةِ الماضيةِ ومع ذلك ، فإنَّ إنشاءَ نظامٍ بديلٍ مبنيّ على هياكلِ اللّامركزيَّةِ الحديثَة التي يمكنُ أن تهيئَ هذا القطاعَ للمرحلة التاليَة من نموه وازدهارِهِ ومساهمتهِ في اقتصادٍ ديمقراطي، هي مهمةٌ لم يتمَّ إنجازها بعد . وبناء على ما ذكر هناك حاجةٌ حيويّةٌ لاجراءِ مراجعةٍ شاملةٍ للقطاعِ وتحديدِ الأسبابِ واقْتراحِ حلولٍ طويلةِ الأجلِ للاستدامتهِ الاقتصاديَّةِ والمالية . تنبع الحاجةُ إلى اتّخاذِ إجراءاتٍ فوريَّةٍ أيضًا من وقع ارتفاعِ معدَّلاتِ الفقرِ والبطالَةِ في البلادِ وتستند إلى حقيقَةِ أن قطاعَ المؤَسَّساتِ المتناهيةِ الصغرِ والصَّغيرَةِ والمتوسّطَةِ يضم نسبةً كبيرةً من النّاس الأكثر عرضة للفقر الذي يعتمد على الدّخل اليوميِّ لدعمِ نفسه و من يعولهم.

من المهمّ أن يشعر جميعُ أصحابِ المصالح بالحاجةِ الملحَّة لدعم عمليَّة بناءِ اقتصادٍ ديمُقْراطيٍّ منظَّمٍ على أساسٍ متينٍ من المؤَسَّساتِ المتناهية الصغَرِ والصَّغيرَةِ والمتوسّطةِ حيثُ يتم التَّركيزعلى تمكين النّاسِ ومشاركتهم في صنعِ القَرارِ ، وحيثُ يتمُّ دعم هذا الاقتصادِ من خلالِ العديدِ من السياسَاتِ والممارساتِ التي تعززه وتعزّزُ تشغيلهُ ونجاحهُ واستدامته . من المهمِّ أيضًا التّعامل مع المؤَسَّساتِ المتناهيَةِ الصّغرِ والصَّغيرَةِ والمتوسّطةِ بشكلٍ مختلفٍ عند تصميمِ وتطويرِ التّدخُّلاتِ والسّياساتِ نظرًا لطبيعتَها غير المتجانسةِ ، حيث تتمتّع القطاعاتُ المختلفةُ بإمكانيّاتٍ مختلفةٍ للنموِ والمساهمة.

استنَادًا إلى توليفِ لما سبق ذكرهُ في هذا التَقريرِ ونوقش في المؤْتمرِ ، فإنَّ التّوصياتِ الرَّئيسيَّةَ التي يمكنُ اقتراحها هي التالية:

- إنشاءُ **وتعزيزُ التّحالفاتِ والشَّبكات المنظَّمةِ للمؤَسَّساتِ الصَّغيرةِ والمتناهيةِ الصِغرِ**، والتي تشمل المنتجينَ المحليينَ الذين يشاركون في إنتاجِ الاحتياجاتِ الأساسيَّةِ والأساسيَّةِ وضروريات المجتمع. يمكنُ تنظيمُ الشَّركاتِ وتصنيفها وفقًا لأنواعها المختلفةِ والمزايا الشَّخصيَّةِ المشتركةِ والاحتياجاتِ الخاصَّةِ ، وما إلى ذلك . وينبغي التركيز على الشَّركاتِ المنتجة والتي تحقِّقُ أرباحًا معقولةً وتعملُ مع عددٍ صغيرٍ من الموظَّفين . يجبُ أنْ تكونَ عمليَّةُ اللأنتاجِ مصَمَّمةً للتعاملِ مع الجوانب الاجتماعيَّة ويجب أنْ تركز على تلبيةِ مصالح واحتياجاتِ المجتمعِ من خلالِ نهج جماعيّ وتعاوني.

- تصميمُ وتطويرُ **شبكاتِ الاتّصالِ بين التَّحالفاتِ المنظَّمة** التي تعزِّزُ التَّعاونَ بين المنتجينَ المحليِّينَ وتسهِّلُ تبادُلَ الموارد والمنتجاتِ والخدماتِ والمعلوماتِ والخبراتِ المحليَّةِ وتعزِّزُ تنسيق المفاهيمِ والاستراتيجياتِ والمنهجيّاتِ وتنسيقَ الأنشطة. من شأن ذلك أن يعالج فجوةَ العرض ، ويعزز الإنتاجَ الاقتصاديُّ المحلي، ويَزيدُ الايراداتِ والتَّعرُّض، ويعزِّزَ الابتِكارَ، ويقلّل التَّكاليفَ ، وكلُّ ذلك يساهم في إنشاءِ اقتصادٍ ديمقراطيّ.

- تعزيزُ **لامركزيَّةِ السُّلطةِ** من خلالِ إصلاحاتٍ عاجلَةٍ تستهدفُ تمكين المجتمَعِ المحليِّ . بمعنى آخَر ، إشراكُ العديدِ من أصحابِ المصالحِ في صنعِ القَرارِ بما في ذلك الأفرادُ وقطاعُ المؤَسَّساتِ المتناهيَةِ الصِّغرِ والصَّغيرَةِ والمتوسّطةِ والمنظَّماتِ المهنيَّةِ والتطوُّعيَّةِ ، من بينِ آخَرين. يمكِنُ أن يساعد ذلك في معالجةِ قضايا عدم المساواةِ في الإنفاقِ العامّ وتقديم الخدماتِ، وتعزيزِ الثّقةِ والمساءلةِ بين الحكومةِ والمجتمع.

- تعزيزُ **التَّمويلِ اللامركزيّ** من أجل توفيرِ مواردَ تمويليَّةٍ أكثر سهولة للمؤَسَّساتِ المتناهيةِ الصِّغرِ والصَّغيرةِ والمتوسّطَةِ وبالتالي ، إضفاءِ الطابعِ الدّيمُقْراطيِّ على قابليَّةِ الوصولِ إلى الأدواتِ الماليَّةِ مع تخفيضِ التَّكاليفِ وتمكينِ المستَخدمينَ من السَّيطرةِ على أموالهم دون أطرافٍ ثالثة.

- تَطويرُ إطارِ العملِ لسياسَةٍ وطنيّةٍ محدثَةٍ لقطاعِ المؤَسَّساتِ المُتَناهيَةِ الصِّغَرِ والصَّغيرةِ والمتوسّطةِ يحدّدُ بوضوحٍ المؤَسَّساتِ المُتناهيَةِ الصِّغرَ والصَّغيرةَ والمتوسّطةَ ويضعُ سياساتٍ وممارساتٍ واضحةً لعملها ، والتي تهدف بشكلٍ أساسيٍّ إلى تعزيزِ مكانةِ ودورِ اقتصادِ النّاس في إطارِ الاقتصادِ الوطَنيّ. علاوةً على ذلك ، يجبُ أن يضمن الإطارُ أنَّ التَشريعاتِ تركّزُ بشكلٍ أكبر على تيسيرِ السوقِ ، وتعزيزِ سهولَةِ ممارسةِ الأعمالِ التِّجاريَّةِ للمؤَسَّساتِ المُتَناهيةِ الصِّغَرِ والصَّغيرةِ وَالمتَوسّطةِ، وتعزيزِ القدرةِ التّنافسيَّةِ العادلةِ لتلك المؤَسَّساتِ ، وضمانِ تدفُّقِ الإئتمانِ إلى القِطاع. ينبغِي أيضًا تعزيزُ السّياساتِ ضمن إطارٍ تنظيميٍّ مناسِبٍ: (1) يركّزُ على الجوانبِ الاجتماعيَّةِ للمؤَسَّساتِ المتناهيةِ الصِّغَرِ والصَّغيرَةِ والمتوسّطَةِ التي تعزِزُ حقوقَ العملِ والإنصافِ وتبني أشكالٍ مناسبةٍ من الحمايَةِ الاجتماعيَّةِ والقواعدِ ؛ (2) يعزِزُ الطّاقاتِ الإنتاجيَّةَ للقطاعِ غيرِ الرَّسميّ. (3) يحسّنُ مِن مستوى الرَفاهيةِ لدى الفئاتِ الأكثرِ ضعفًا (4) يحسنُ تنظيمَ صغارِ المنتجينَ والعاملين في القطاعِ غير الرَّسمي. و (5) تشجيعُ التَّصنيعِ والابتكارِ والصّادراتِ المحليَّة.

- وضعُ مبادئَ تَوجيهيَّةٍ عمليَّةٍ وتدابيرَ مبتكرةٍ لتحسينِ ظروفِ العملِ والعمالةِ للقوى العامِلَةِ في قطاعِ المؤَسَّساتِ المتناهيةِ الصِّغَرِ والصَّغيرةِ والمتوسّطةِ التي تستهدفُ تعزيزَ السَّلامةِ والصّحةِ المهنيَّةِ وتغطيةَ الضَّمانِ الإجتماعيِّ، بما في ذلك وضع خططٍ مبتكرةٍ للضَّمانِ الاجتماعيّ.

- إنشاءُ لجنة عملٍ لقطاعِ المؤَسَّساتِ المُتَناهيةِ الصّغرِ والصَّغيرةِ والمتوسّطةِ يضم ممثّلين عن أصحابِ المصالحِ المتنوّعينَ المشاركينَ في هذا القطاعِ المذكورِ، بما في ذلك أربابُ العملِ والموظفينَ ، من بينِ آخَرين. حيث ستكونُ فرقَةُ العملِ مسؤولَةً بشكلٍ رئيسيّ عن المناصِرَةِ وتوفيرِ الدَّعمِ الفنّيّ وتعزيزِ الحوارِ الاجتماعيّ والتّواصلِ البناءِ والتَّشاوُرِ مع الحكومة. يجبُ أن يؤخذ في الاعتبارِ أنَّ لجنةَ العملِ موجودة فقط لتقديمِ الدَّعمِ المطلوبِ، ومع ذلك، تظل ادارةُ القطاعِ تحت قيادةِ وإشرافِ أفرادِ المجتمعِ أنفسِهم.

- تصميمُ برامج لتعزيزِ إضفاءِ الطّابعِ الرَّسميّ على قطاعِ المؤَسَّساتِ المتناهيةِ الصّغرِ والصَّغيرةِ والمتوسّطَةِ والتي ستَكون أكثر منطقيّةً ويكونُ لها تأثيرٌ أكبرُ إذا كانت تلك البرامج مصحوبةً بالإصلاحِ المطلوبِ في إطارِ العملِ السياسيّ وتطويرِ السّياساتِ لتحسينِ الوصولِ إلى الائتمان، وخفضِ الضَّرائبِ الحكوميَّةِ ، وتسهيلِ الإجراءاتِ الضَّريبيَّة السّاحقة. وهذا بدوره سيعزّز حقوق العمّال ويغذّيها.

- وضع استراتيجيّة لإدارة الأزماتِ في قطاعِ المؤَسّساتِ المتناهيةِ الصّغرِ والصَّغيرةِ والمتوسّطة تُحدّد بوضوح تدَابير تَحقيق الاستقرار والإنعاش التي تشمل مجموعة من الأبعاد، بما في ذلك العواملُ الخَارجيَّةُ ، والعوامل الدّاخليّة ، وشبكات الأمان الاجتماعيّة ، وإطارُ النُّموِّ، وغيرها.

- إنشاء دليلٍ لقطاعِ المؤَسَّساتِ المتناهية الصِّغر والصَّغيرة وَالمتوسّطة يعمل على توحيدِ وتنظيمِ المعلومات المتعلّقَة بالقطاع ، مِمَّا يسهِّل بدوره تشكيل السّياسات اللّازمة وتحديدِ احتياجاتِ القطاعِ والموارد والخدماتِ المتاحةِ.

- إنشاء وَتَنفيذ نَهج سلسلَة القيمة داخلَ قِطاع المؤَسَّساتِ اَلمتناهية الصِّغر والصَّغيرةِ والمتوسّطة. تطويرُ سلسلةِ القيمةِ هو مفهومٌ للتَّنمِيَة الاقتصاديَّة يعزّز تطويرَ النظام حول منتج أو خدمة معينة ويهدف إلى تَعزيزِ أداء الأسواق وَتحسينِ الوصولِ إلى فرص العمل [12].

- تَصميم مبادراتٍ لِتعزيزالمهاراتِ في قطاع المؤَسّسات المتناهية الصِّغر والصّغيرةِ والمتوسّطة، ما يعزز بدوره القدرة التَّنافسيّة العادلة وإنتاج منتجات وخدمات ذات نوعيّة جيّدة.

- تَطْوير المبادراتِ والتَّدخّلات اَلَّتي تُقرّ بِالقيمة المضافَة لِلموَارد الطَّبيعيَّة والإنتاج الوطَنيّ الموجود في البلاد من خلال تقليل الاعتماد على السّلَع المستوردة وَهيمنتِها على السّوقِ اللبنانيّة.

- التّشديد على أهمّيَة اتّباع النّهج التّصاعديّ أو ما يعرف بنهج الأسفل إلى الأعلى في بدء إنشاء المؤسّسات المتناهية الصغر والصّغيرة والمتوسّطة ، من خلال تشجيعِ مبادرات تنظيمِ المشاريع القائمة على المجتمع المحليّ للحدِ من الفقرَ بين أضعف الفئاتِ السّكّانيّة ، بما في ذلك الأسر المحرومة والمعَوّقون والشّباب والنّساء.

- تعْزيز إدراج المؤَسّسات الصّغيرة والمتوسّطة في اللّوائح التجاريَّة الجديدة الّتي يمكن أن تقلّل من التّحدّيات المحتملة للقواعد والمتطلّبات الجديدة من خلال السّماح لها بالتعليق و / أو التكيف مع إطار العمل التّنظيميّ الجديد.

- بدء برامج تعاون بين الجامعات والمؤَسّسات المتناهية الصّغر والصّغيرة والمتوسّطةِ من مختلِف القطاعات للاستفادة من ورش العمل والتّدريب على التّقنيات الجديدة.

- إرساء الأسس للتّعافي بعد الأزمة من خلال تحفيز المستثمرين على توفير رأس المال وتقليل الحواجز أمام بدء إنشاء المؤسّسات المتناهية الصّغر والصّغيرة والمتوسّطة.

- تشجيع البحث والتّطوير والابتكار والإبداع لتنويع المنتجات والخدمات، وبالتّالي تعزيز القدرات الإنتاجيّة والتّصديريّة.

References

[1] Adams, E. (2017). Celebrating The World's MSME's. International Trade Forum, Geneva.

[2] Atlas of Economic Complexity. (2021). Lebanon. Retrieved from https://atlas.cid.harvard.edu/countries/124

[3] Dimanopoulos, S., Hadziiossif, C., Katsoudas, K. and Potamianos, N. (2020). Small Business in Distress: Aspects of Petit-Bourgeois Collective Action in Postwar Greece. Ruhr Universitat Bochum 64: 263–95.

[4] Expert Committee on Micro, Small and Medium Enterprises. (2019). Report of the Expert Committee on Micro, Small and Medium Enterprises. Retrieved from https://www.phdcci.in/wp-content/uploads/2019/07/Report-of-the-Expert-Committee-on-Micro-Small-and-Medium-Enterprises.pdf

[5] European Union (EU). (2021). MED MSMEs: Policies for inclusive growth. Retrieved from https://www.medmsmes.eu/lebanon

[6] Giannacouroua, M., Kantarakib, M., and Christopoulouc, V. (2015). The Perception of Crisis by Greek SMEs and Its Impact on Managerial Practices. Procedia - Social and Behavioral Sciences 175, pages 546 – 551

[7] Gourinchas, P., Philippon, T. and Vayanos, D. (2017). The analytics of the Greek crisis. NBER Macroeconomics Annual, 31 (1). pp. 1-81. ISSN 0889-3365

[8] Government of Tamilnadu: Micro, Small and Medium Enterprises Department. (2020). Micro, Small and Medium Enterprises Policy – 2021.

[9] GSDRC. (2009). Argentine Financial Crisis (2001-2002). Retrieved from http://gsdrc.org/docs/open/hd581.pdf

[10] Human Rights Watch. (2021). World Report 2021: Lebanon. Retrieved from https://www.hrw.org/world-report/2021/country-chapters/lebanon#e260c8

[11] Hourani, G. (2007). Lebanese Diaspora and Homeland Relations. Paper prepared for the Migration and Refugee Movements in the Middle East and North Africa, American University in Cairo, Forced Migration and Refugee Studies Program, October 23–25.

[12] International Labour Organization (ILO). (2011). VALUE CHAIN DEVELOPMENT.

[13] Joseph, J. (2020). SMEs in Lebanon: An untapped force for recovery. Retrieved from https://www.aub.edu.lb/osb/news/Pages/SMEs-in-Lebanon.aspx

References

[14] Kapoor, R. (2018). All About Micro, Small and Medium Enterprises.

[15] Kemayel, L. (2015). Success Factors of Lebanese SMEs: An Empirical Study. Procedia-Social and Behavioral Sciences, no. 195, pages 1123-1128.

[16] Kotios, A., Galanos, G., and Pavlidis, G. (2011). Greece and the Euro: The Chronicle of an Expected Collapse. Intereconomics, 46(5), 263-269. Retrieved from http://dx.doi.org/10.1007/s10272-011-0390-7

[17] Kurniawan, I., Dewi, M.A., Pambudi, A., Ranatarisza, M.M., and Wardani, P. (2020). The Realization Of Economic Revitalization Through MSME. European Journal of Molecular & Clinical Medicine. ISSN 2515-8260 Volume 7, Issue 11, pages 1926-1931.

[18] Kushnir, K., Mirmulstein, M.L. and Ramalho, R. (2010). Micro, Small, and Medium Enterprises Around the World: How Many Are There, and What Affects the Count? IFC, the World Bank Group.

[19] Le Borgne, E. and Jacobs, T.J. (2016). Lebanon: Promoting Poverty Reduction and Shared Prosperity. Retrieved from https://documents1.worldbank.org/curated/en/951911467995104328/pdf/103201-REPLACEMNT-PUBLIC-Lebanon-SCD-Le-Borgne-and-Jacobs-2016.pdf

[20] Magableh, E. (2015). SMEs and Technical Support Institutions. Development Bridge. Arab Planning Institute. Vol. 122.

[21] Malaeb, O. (2018). Small and Medium Enterprises in Lebanon: Obstacles and Future Perspectives.

[22] Matsaganis, M. (2013). The Greek Crisis: Social Impact and Policy Responses.

[23] Ministry of Economy and Trade and UNDP. (2014). LEBANON SME STRATEGY: A ROADMAP TO 2020.

[24] Mitsakis, F. (2014). The Impact of Economic Crisis in Greece: Key Facts and an Overview of the Banking Sector. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/270130802_The_Impact_of_Economic_Crisis_in_Greece_Key_Facts_and_an_Overview_of_the_Banking_Sector

[25] Moutos, T. (2015). Labour Market Measures in Greece 2008–13: The Crisis and Beyond. ILO

References

[26] Naimy, V. (2004). Financing Problems Faced By The Lebanese SMEs: An Empirical Study.

[27] O'Connell, A. (2005). The Recent Crisis – and Recovery – of the Argentine Economy: Some Elements and Background. Retrieved from http://peri.umass.edu/fileadmin/pdf/programs/globalization/financialization/chapter12.pdf

[28] Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2020). Greece: Key facts on SME financing

[29] Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2004).Promoting Entrepreneurship and Innovative SMEs in a Global Economy: Towards a More Responsible and Inclusive Globalisation. Retireved from https://www.oecd.org/cfe/smes/31919590.pdf

[30] Prava Das, M. (2017). SWOT Analysis of Micro, Small and Medium Enterprises in Rural Society. International Journal of Scientific Research and Management (IJSRM). Volume 5, Issue 08, Page 6569-6575

[31] Srour, I., and Chaaban, J. (2017). Market Research Study on the Development of Viable Economic Subsectors in Lebanon.

[32] United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). (2020). The International Day of Micro, Small and Medium Enterprises (MSMEs). Retrieved from https://unctad.org/osgstatement/international-day-micro-small-and-medium-enterprises-msmes

[33] United Nations Department of Economic and Social Affairs (UNDESA). (2020). Micro-, Small and Medium-sized Enterprises (MSMEs) and their role in achieving the Sustainable Development Goals (SDGs). Retrieved from https://sdgs.un.org/sites/default/files/2020-07/MSMEs_and_SDGs.pdf

[34] United Nations Department of Economic and Social Affairs (UNDESA). (2018). Summary Report of the International Symposium on the Role of Micro-Small and Medium Enterprises (MSMEs) in Achieving the Sustainable Development Goals (SDGs). Retrieved from https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/19478Summary_Report.pdf

[35] UNICEF. (2021). A New Lease on Life for Entrepreneurs and Micro Small Medium Enterprises (MSMEs) in Lebanon. Retrieved from https://www.unicef.org/lebanon/stories/new-lease-life-entrepreneurs-and-micro-small-medium-enterprises-msmes-lebanon

[36] Weisbrot and Luis Sandoval M. and Sandoval, L. (2007). Argentina's Economic Recovery: Policy Choices and Implications. Retrieved from https://www.issuelab.org/resources/711/711.pdf

References

[37] World Bank Group. (2018). ARGENTINA: Escaping crises, sustaining growth, sharing prosperity. Retrieved from https://documents1.worldbank.org/curated/en/696121537806645724/pdf/Argentina-Escaping-Crises-Sustaining-Growth-Sharing-Prosperity.pdf

[38] World Bank. (2021). Lebanon›s Economic Update — April 2020. Retrieved from https://www.worldbank.org/en/country/lebanon/publication/economic-update-april-2020

[39] World Bank. (2020). Small and Medium Enterprises (SMEs) Finance. Retrieved from https://www.worldbank.org/en/topic/smefinance

[40] Yeyati, E.L., Walton, M., Ajzenman, N. and Tavella, P. (2017). IN THE COLD LIGHT OF DAY: A CASE STUDY OF ARGENTINA'S 2001-2002 ECONOMIC CRISIS

[41] Lebanon SME Strategy- A roadmap to 2020. (2014). https://www.economy.gov.lb/public/uploads/files/6833_5879_4642.pdf

[42] UNECE. (2020). Guidelines and Best Practices for Micro-, Small and Medium Enterprises in Delivering Energy-Efficient Products and in Providing Renewable Energy Equipment. Retrieved from: https://unece.org/sustainable-energy/publications/guidelines-and-best-practices-micro-small-and-medium-enterprises

THE DEMOCRATIC ECONOMY
الاقتصاد الديمقراطي

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

RYZO - MES

دليل تضامن